تحدي التنمية في العالم العربي: إلى أين نحن ذاهبون؟

عبد اللطيف يوسف الحمد

المحاضرة المتميزة رقم "٢٩"

من مطبوعات
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المحتويات

تقديم ج

نبذة عن المتحدث د

القسم الأول: تحدي التنمية في العالم العربي: إلى أين نحن ذاهبون؟

١- حصيلة التنمية ٢
٢- مناخ التنمية ٧
٣- قضايا التنمية ١٥
ملحق الجداول ٢٤

القسم الثاني: مناقشة حول تحدي التنمية في العالم العربي: إلى أين نحن ذاهبون؟

ملخص المناقشة ٣٧

تقديم

تتناول هذه المحاضرة مستقبل التنمية في العالم العربي، وترجع أهميتها وكذلك ملاءمة توقيتها إلى ما يموج به العالم من تغييرات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والبيئية والمعلوماتية، وغيرها من المجالات. وجميعنا يعلم أن قائمة التحديات التي تواجه العالم العربي طويلة للغاية ويأتي في مقدمتها تفاقم معدلات الفقر والبطالة، وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطن العربي عموما، وجمود الهياكل الاقتصادية، وتزايد ندرة المياه، وتواضع حجم التجارة العربية البينية، وهجرة رؤوس الأموال والعقول والكفاءات العلمية إلى الخارج، وضعف البنية التحتية في كثير من البلدان العربية وعدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية. كما تشير كافة المؤشرات العلمية والتكنولوجية إلى اتساع الفجوة بين العالم العربي من جهة، والبلدان المتقدمة والصاعدة من جهة أخرى. وتزداد أهمية مواجهة هذه التحديات في ظل ثورة المعلومات والاتصالات وبروز التكتلات الاقتصادية الكبرى واشتداد حدة المنافسة العالمية، حيث أصبح لا مكان سوى للأصلح من حيث التميز في الإنتاج والجودة. ونظرا لغياب الرؤى حول مشاكل ونمط التنمية العربية في المستقبل، نتطلع لمحاضرة معالي السيد عبد اللطيف الحمد لما له من خبرة طويلة في مجال التنمية كأول مدير للصندوق الكويتي للتنمية، ثم كوزير مالية لدولة الكويت ومدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذه المحاضرة، سوف يقوم معالي السيد عبد اللطيف الحمد باستعراض وتقييم حصيلة التجربة العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال نصف القرن الماضي، ويستخلص منها الدروس المتعلقة بدور المناخ التنظيمي والقانوني والإداري في التشجيع على المبادرة والإبداع والاستثمار وممارسة الأعمال والإسراع من وتيرة التنمية. كذلك سوف يتحدث معالي السيد عبد اللطيف الحمد عن أهم القضايا التي ستواجهها الدول العربية في العقود القادمة، والتي تتطلب المعالجة في إطار إستراتيجيات متجددة، وعمل عربي مشترك، ومواصلة جهود الإصلاح والتطوير للقوانين والأنظمة الإدارية.

أ. د. هناء خير الدين
المدير التنفيذي ومدير البحوث
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ديسمبر ٢٠٠٩

نبذة عن المتحدث

عبد اللطيف يوسف الحمد

معالي السيد عبد اللطيف الحمد كويتي الجنسية درس بكلية فكتوريا بالإسكندرية ثم كلية كليرمونت وجامعتي ستانفورد وهارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والماجستير في العلاقات الدولية. وعمل عضوا في الوفد الكويتي بالأمم المتحدة عام ١٩٦١، وعين مديرا للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية عام ١٩٦٢، وعضوا في لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وعضوا في لجنة براندت التي شكلها البنك الدولي أواخر الستينيات، ورئيس مجلس إدارة البنك الكويتي المتحد في لندن ١٩٨١- ١٩٨٦، ووزيرا للمالية في دولة الكويت لمدة ثلاث سنوات، وساهم في إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٦٥، ولعب دورا مهما في إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حيث أعد مشروع إنشائه وقدمه في القمة العربية بالخرطوم عام ١٩٦٧. تم اختياره رئيسا لمجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن. وأسهم في توفير التمويل للعديد من المشروعات الإنمائية في الوطن العربي من خلال المؤسسات التي تولى إدارتها وعبر استقطاب التمويل من جهات أخرى للمشاريع الكبرى.

القسم الأول

تحدي التنمية في العالم العربي: إلى أين نحن ذاهبون؟

ترمي هذه الورقة إلى استخلاص الدروس من التجربة العربية في التنمية، والمتطلبات التي يجب تحقيقها لمواصلة مسيرة التقدم والرقي في العالم العربي. ولا أدّعي تقديم بحث علمي يرمي إلى استشراف الاقتصاد العربي بناء على نظريات ونماذج ليس من اختصاصي الخوض فيها، بل أعرض بعض الأفكار والعبر الممكن استخلاصها من تجربة امتدت على نحو خمسين سنة. وقد اخترت موضوع "تحدي التنمية في العالم العربي: إلى أين نحن ذاهبون" لأن تجربتي المهنية خلال الأربعين عاما الماضية تمحورت حول قضايا التنمية في العالم العربي، ولأنني أعتقد أنه من المفيد للشباب والمثقفين وصناع القرار في دولنا العربية أن يتساءلوا ويتحاوروا حول (١) إنجازات التنمية خلال نصف القرن الماضي والدروس التي يمكن استخلاصها، (٢) وأهم القضايا التي تواجهها الدول العربية وتتطلب المعالجة في إطار إستراتيجيات متجددة وعمل عربي مشترك، (٣) ومدى استعداد الأنظمة العربية لمواصلة النمو والإصلاح والتقدم في عالم توطدت فيه أواصر الاتصال واحتدمت فيه المنافسة.

تختلف الدول العربية كثيرا كما تعرفون، ولولا الدين والتاريخ واللغة والثقافة لصعُب اعتبار أنها تكوِّن عالما واحدا بالمعنى الذي يمكننا به أن نفهم مصطلح "العالم الواحد". وكما يتبين من الجدول (١م)، تتفاوت مساحات الدول العربية على سلم من ١ إلى حوالي ٣٥٥٠، والسكان من ١ إلى ٩٠، والناتج المحلي الإجمالي من ١ إلى ٤٦٠، والناتج المحلي للفرد من ١ إلى ٨٠. كما تختلف نوعية وحجم الموارد الطبيعية، ومدى تجهيز البنية التحتية وجودة الخدمات التي توفرها، وطبيعة النظام السياسي ومجالات الحريات فيه، وكفاءة التنظيم الإداري، ومساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. كما تختلف أهداف إستراتيجيات التنمية وآلياتها وإنجازاتها، والأنظمة والسياسات الاجتماعية، ودرجة الانفتاح على العالم والمناطق التي تتركز فيها هذه العلاقات. لذا، يتطلب الحديث عن تحدي التنمية في العالم العربي وآفاقها توخي الحذر حتى لا يتم التعميم مما هو نسبي، أو طرح النظريات على أساس ما هو جزئي.

ولكن رغم أهمية الفوارق والاختلافات بين الدول العربية، هناك قواسم مشتركة عديدة تجمعها. فبالإضافة إلى الدين والتاريخ واللغة والثقافة، تتشابه الدول العربية من حيث المناخ الصحراوي السائد في معظم مساحاتها، وندرة الموارد الحيوية كالماء والأرض الصالحة للزراعة، وأهمية الموارد الطبيعية في اقتصادها الوطني، وسرعة النمو السكاني خلال العقود الماضية، والطابع التقليدي للمجتمعات، ووضع المرأة في المجتمع، وغيرها الكثير من التشابه

المناخي والاجتماعي والثقافي. كما أن معظم التحديات التي تواجهها الدول العربية تتشابه رغم اختلاف إستراتيجيات التنمية السابقة، وطبيعة الموارد المتاحة، وتشعب القضايا الراهنة، وهو ما يبرر التساؤل عن نتائج تجربة التنمية، وكأنها واحدة، وعن مآل هذا العالم وكأنه موحد.

وسوف أتطرق إلى موضوع هذه الورقة استنادا إلى ما شاهدته وتعلمته أثناء العمل في خدمة التنمية العربية من خلال الإشراف على إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

١ـ حصيلة التنمية

انطلقت مسيرة التنمية في الدول العربية في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي من أدنى المستويات. فقد انتشر في معظمها الجهل والفقر والمرض، وفُقدت فيها سلطة القرار في مجالات هامة من النشاط الاقتصادي. وقبل أن يُستعمر ويستقل، بقي العالم العربي في حالة ركود أو تراجع طوال مئات السنين، ولم يستفق من هذا الحال إلا تدريجيا بعد الحرب العالمية الأولى، ووجد نفسه في عالم جديد أصبح الغرب فيه مهيمنا سياسيا وعسكريا ومتفوقا علميا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا. وقد تطلبت الاستفاقة للوضع العالمي الجديد، ثم التحرر من الهيمنة الأجنبية والاستعمار، ما لا يقل عن أربعة عقود من الزمان.[١]

ويمكن القول أن مسيرة التنمية والإصلاح في الدول العربية مرت بثلاث فترات زمنية متتالية: الفترة الأولى من أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، والفترة الثانية من منتصف الثمانينيات إلى بداية الألفية الثالثة، والفترة الثالثة والأخيرة من بداية الألفية الثالثة إلى الوضع الحالي. وقد تغيرت المرجعيات والأهداف والآليات لإستراتيجيات التنمية في مختلف الدول خلال هذه الفترات، وتغير فيها الدور المخصص للقطاعين العام والخاص، وعلاقة الدولة بالاقتصاد، والاختيارات الأساسية في العلاقة مع بقية دول العالم. وتم خلال هذه الفترات تنفيذ أعمال إصلاح واسعة في الأنظمة الإدارية والمالية والاجتماعية، كما تم إنجاز مشاريع كبيرة في البنية التحتية ومختلف القطاعات الاقتصادية، وتنفيذ برامج طموحة في التعليم والصحة والتغطية الاجتماعية. دعونا نستعرض معا إنجازات هذه المسيرة التنموية:

---

[١] Charles Issawi: *An Economic History of the Middle East and North Africa*.

١- كانت الدول العربية في طليعة الدول النامية خلال **الفترة الأولى** من مسيرتها التنموية، تفوقت فيها على جميع المناطق، باستثناء شرق آسيا، من حيث معدل النمو الاقتصادي، وتفوقت عليها جميعا[٢] من حيث عدالة توزيع الدخل والحد من الفقر في المجتمع. وقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في مجموع الدول العربية خلال هذه الفترة حوالي ٤,٦%، مقارنة بحوالي ٦,٠% في شرق آسيا، وحوالي ٤,٠% في جنوب آسيا، وحوالي ٤,٥% في أمريكا اللاتينية، وحوالي ٣,٧% في إفريقيا جنوب الصحراء.

وتنقسم تلك الفترة إلى مرحلتين منفصلتين، امتدت الأولى من بداية الستينيات إلى ١٩٧٢، وهي فترة الإصلاح والتجهيز، وبناء المؤسسات، وإعادة هيكلة الاقتصاد وتوزيع الدخل، وتغيير نمط العلاقات مع الخارج. وطغى القطاع الحكومي خلال هذه الفترة على جميع أوجه النشاط الاقتصادي، من الاستثمار إلى الإنتاج، ومن الحماية الاجتماعية إلى توزيع الدخل. وبدأت المرحلة الثانية مع زيادة سعر النفط في ١٩٧٣ وامتدت إلى ١٩٨٥، تم خلالها تعديل السياسات المعتمدة على المبادرة الحكومية، وبدأت تنشأ شركات تابعة للقطاع الخاص، وتوسع هذا القطاع، وتسارع النمو، وزاد الانفتاح على العالم، وتراكمت الخيرات، ونمت التحويلات الاجتماعية لصالح أعداد متزايدة من السكان.

وخلال هذه الفترة التي تفوق فيها العالم العربي على مختلف المجموعات الإقليمية، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول حوالي ثلاثة أضعاف، وتضاعف مستوى المعيشة الفعلي (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مُقاس على أساس تعادل القوى الشرائية) حوالي خمسة أضعاف، وذلك بفضل التحويلات الاجتماعية ودعم أسعار المواد الأساسية، وانخفضت نسبة الفقر من ذوي الدخل اليومي الذي يقل عن ما يعادل دولار أمريكي إلى حوالي ٦% مقارنة بحوالي ١٥% في شرق آسيا وحوالي ٢٩% في أمريكا اللاتينية. كما ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بحوالي ثلاث عشرة سنة، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من حوالي ١٦٠ إلى حوالي ٦٥ لكل ألف، وتضاعف متوسط عدد سنوات الدراسة.

ولقد ساعد في تسريع النمو خلال تلك الفترة الزيادة في أسعار النفط، وتراكم الموارد المالية في الدول النفطية، وتحول جزء منها إلى بقية الدول العربية عن طريق الدعم المباشر والاستثمار وإسهام الصناديق العربية في تمويل المشاريع أو تحويلات العمالة الوافدة. كما أسهم في دفع النمو العربي ازدهار الاقتصاد العالمي، وكون التطور

---

[٢] The World Bank: *Claiming the Future*.

الصناعي في الدول العربية قد كان في بدايته آنذاك، وضعف المنافسة في الأسواق العالمية، إضافة إلى الطموح القوي للمواطن العربي للإصلاح والتقدم، والاستثمار والنمو، والرفاهة والعدالة، واستعداده للجهد والعمل والتقدم، وهي مواقف وأفكار جديدة لم نشهدها في تاريخ الوطن العربي من قبل. كما بدا خلال تلك الفترة أن المواطن العربي مستعد لتبني المنهجيات والنماذج المستوردة، حتى البعيدة والغريبة عن ثقافته التقليدية، وعقيدته الدينية، وقواعد سلوكه الاجتماعي كالاشتراكية، ونظام الحزب الواحد، والسلطة المطلقة للقائد.

ولكن عوامل أزمة عميقة تراكمت خلال الفترة الأولى ١٩٦٠-١٩٨٥ من مسيرة التنمية في الدول العربية تزامنا مع النجاح، تمثلت في ضعف وتراجع إنتاجية القوى العاملة بنسبة ٠,٢% بينما كانت ترتفع في العديد من مناطق العالم، مما أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد العربي. ففي القطاع الصناعي مثلا، كان متوسط إنتاجية العامل في العالم العربي يبلغ حوالي ٣٢% من إنتاجية العامل في الولايات المتحدة في بداية الستينيات، ثم انخفضت هذه النسبة إلى حوالي ١٩% في منتصف وأواخر الثمانينيات. كما تفشت في معظم الدول العربية، وخاصة في أجهزة الإدارة العامة وفي القطاع الصناعي، عقلية الإهمال وعدم الاكتراث بنوعية السلع والخدمات، وذلك نتيجة لغياب المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي، وحماية المنتجين المحليين من المنافسة المحلية والعالمية. وتميزت تلك الفترة بهيمنة الأجهزة الحكومية على الاقتصاد، وضعف الأداء والإنتاجية في المؤسسات العمومية وزيادة الخسائر في نتائج أعمالها، وتضخم التحويلات الاجتماعية، وتعميم اقتصاد الرفاهة، وارتفاع حجم العجز في الموازنات العامة، وتراكم الدين الداخلي والخارجي، وتشويه الأسواق (market distortions)، واتساع رقعة البطالة، وارتفاع نسبة التضخم المالي، فضلا عن الفساد والتبذير والحروب المدمرة، الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمة خطيرة انتهت بتدخل المؤسسات التمويلية العالمية للضغط على الحكومات المحلية وتنفيذ إجراءات ما سُمي بإجماع واشنطن (Washington Consensus) وبرامج الإصلاح الهيكلي وخصخصة شركات النشاط الإنتاجي، وذلك لإعادة التوازن المالي والاقتصادي، والحد من الدين الخارجي، وتخفيض التحويلات الاجتماعية، والعمل على تخفيض الدخل ومستوى المعيشة.

٢- انتهت فترة الرخاء في منتصف عام ١٩٨٦ واندلعت أزمة مالية واقتصادية واجتماعية في معظم الدول العربية، وبدأت **الفترة الثانية** من مسيرة التنمية بالركود الذي طال جميع الدول إثر الانخفاض الشديد في أسعار النفط آنذاك. وقد أثر هذا الانخفاض على جميع الدول العربية، النفطية وغير النفطية، لما لتحويلات العمالة الوافدة وللاستثمارات العربية من أهمية في اقتصاد الدول غير النفطية. ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ٢٠٠٢، ونتيجة لانخفاض

الموارد والاختلال الهيكلي المشار إليه أعلاه، مر العالم العربي بأصعب فترة في تاريخه المعاصر، تباطأ فيها النمو وتراجع مستوى دخل الفرد، وانتشرت البطالة وصارت تشمل خريجي المدارس والجامعات، وتعمقت الفوارق الاجتماعية، وانتشر الفساد، وتراجعت الحريات.

وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي خلال هذه الفترة حوالي ٢,٧%، بينما بلغ معدل النمو السكاني حوالي ٢,٤% (الجدولان ٢م، ٣م)، أي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لكامل العالم العربي بقي شبه ثابت خلال هذه الفترة. اختلف الأداء كثيرا من دولة إلى أخرى، فقد انخفض المعدل السنوي للنمو في بعض الدول حيث بلغ أدناه ٠,٣% سالبا، وتحسن قليلا في البعض الآخر، حيث بلغ أقصاه حوالي ٦,٨%.

يعتبر أغلبية المحللين أن هذه الفترة من مسيرة التنمية العربية فترة ضائعة، وخاصة منها عشرية التسعينيات من القرن العشرين. وهي فترة اتسمت بالركود والتقهقر والأزمات، شهدت المنطقة خلالها حروبا أهلية وإقليمية متعددة تسببت في إهدار الموارد، وتدمير المرافق، وتعطيل التجهيزات، وتراجع أو توقف النشاط والعمل والإنتاج. كما كانت هذه الفترة الضائعة فترة اتساع الخلافات بين عدة دول عربية تمثل أسوأها في اعتداء العراق على الكويت، والحرب بين جنوب وشمال اليمن، والحرب الأهلية في لبنان، والخلاف بين الجزائر والمغرب، والحرب في جنوب السودان، وغيرها الكثير من الخلافات وإن كانت أقل عنفا. وضعفت خلال هذه الفترة روح القومية العربية التي سبق أن اهتزت إثر اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٨، وفقدت الكثير من معناها بسبب الخلافات والعداءات.

إلا أنه على الرغم من الكوارث التي أصابت العرب خلال هذه الفترة، ودمار المنشآت والتجهيزات، والخسارة في الخيرات والأرواح، وتراجع النمو وتقدم البطالة، وانتشار الفقر والتطرف بمظاهره المتعددة، شهدت العشرية والنصف من ١٩٨٦ إلى سنتي ٢٠٠١-٢٠٠٢ تغيرات عميقة وإيجابية في هيكل الاقتصاد والأنظمة العربية. وقد تفاعلت عوامل كثيرة لإحداث هذه التغيرات، والتي ساهمت في رفع معدلات النمو في العالم العربي خلال الفترة الثالثة القادمة وإرسائها على أسس أقوى مما سبق.

ومن أهم هذه العوامل الإيجابية: (١) الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أنجزتها عدة دول عربية، وخاصة الدول غير النفطية كمصر والمغرب والأردن وتونس، (٢) ونجاح بعض الدول النفطية كالإمارات العربية المتحدة والسعودية في تنويع مصادر الدخل القومي، (٣) وتقدم سياسات الخصخصة وتطور القطاع الخاص حيث ارتفعت

نسبة الاستثمار الخاص للاستثمار العام من ١,٦ إلى ٢,٤ على المستوى العربي، ومن ١,٨ إلى ٣,٠ للدول غير النفطية، كما برزت شركات عربية كبيرة تعمل على المستوى العالمي في عدة قطاعات وخاصة منها الخدمات والاتصالات والمقاولات، (٤) وإعادة هيكلة العديد من المؤسسات الحكومية الكبيرة، وخاصة في القطاعات الأساسية والخدمية كالتعدين والكهرباء والماء، لتتأقلم مع متطلبات الاقتصاد الحديث، (٥) والانفتاح المتزايد على العالم بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتجمعات إقليمية كمنطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية، (٦) والتغير العميق في قطاع الإعلام، والانخراط في النظام العالمي الجديد للاتصالات والتفاعل المباشر والمتزايد بين المواطن العربي ونظيره في مختلف أرجاء العالم.

٣- وخلال **الفترة الثالثة** التي امتدت من عام ٢٠٠١، والتي شهدت حوادث ١١ سبتمبر وبداية حربي أفغانستان والعراق إلى غاية عام ٢٠٠٨ والأزمة المالية العالمية، استرجعت معظم الدول العربية قدرتها على النمو وتسارع النمو فيها، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من الدمار الذي خلفته الحروب في العراق ولبنان وغزة والخسارة التي تسببت فيها. وبلغ متوسط معدل النمو في المجموعة العربية حوالي ٤,٩% في السنة، وحوالي ١٢% في قطر، وحوالي ٨% في الإمارات والسعودية، وحوالي ٧,٥% في الكويت. كما تحسن الأداء التنموي في عدة دول عربية غير نفطية مثل الأردن ومصر وتونس والمغرب حيث بلغت معدلات النمو فيها حوالي ٦,٢%، و٥,٥%، و٥,٤%، و٥,٠% على التوالي.

وبلا شك، فقد تأثرت المنطقة العربية بالأزمة المالية العالمية التي اندلعت في ٢٠٠٨، إلا أن معظم الدول تمكنت من تخفيف وطأتها وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني ورفاهة المواطنين، على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في ٢٠٠٩ وبيان هشاشة عدة مؤسسات وشركات كبيرة في القطاع الخاص في بعض الدول العربية الغنية التي لم تكن تخضع بالقدر الكافي لقواعد الحاكمية السليمة، خاصة الشفافية والمساءلة.

فما هي إذا حصيلة التنمية في الدول العربية منذ بدايتها وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها؟

لقد نجحت معظم الدول العربية منذ بداية الستينيات من القرن الماضي إلى يومنا هذا في تغيير أوضاعها، وتنمية اقتصادها، وحققت بذلك مكتسبات عديدة شملت تجهيز بنيتها الأساسية، وتعليم أبنائها، وتوفير الرعاية الصحية لسكانها، وتحسين ظروف المعيشة في جميع مناطقها، وذلك رغم الحروب الأهلية والخارجية التي تعرضت لها، والأزمات التي مرت بها، وفشل الأيدلوجيات التي اقتبستها من الخارج. وتجسدت مظاهر التقدم في زيادة الدخل،

وارتفاع المستوى التربوي، وتراجع نسب الفقر، وتطور الظروف السكنية، وتحسن الوضع الصحي، وتغيير وضع المرأة في المجتمع، والانفتاح على العالم وتوطيد روابط الصلة به. كما تجسدت في توفر البنية التحتية المتطورة كالطرق والموانئ والمطارات، والمرافق والخدمات الأساسية كالكهرباء والاتصالات والماء. فالصورة إذا ليست قاتمة كما يعتقد البعض: لسنا رواد التنمية في العالم، لكننا لسنا أيضا من فشل في تحقيقها وتسريعها وتحسين وضع الإنسان بفضلها.

اختلفت كفاءة الأداء وسرعة النمو بين الدول العربية، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وكما هو متوقع، تأكد أنه عندما تضعف نسبة الموارد الأولية والنشاطات البدائية كالزراعة المطرية في الاقتصاد الوطني، ويتزايد التنوع في الإنتاج ويتوسع استخدام التقنيات المتطورة، تزداد التنمية استدامة ويتقلص هامش تقلبات معدلها. كما تبين أن نجاح الدول في التنمية لا يتوقف على توفر الموارد الطبيعية فحسب، أو حجم الاستثمارات، أو توفير البنية التحتية والتجهيزات الصناعية، وإنما أيضا على عناصر عدة أهمها: (١) تهيئة المناخ المناسب لممارسة الأعمال، وخاصة دعم وتشجيع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النشاط والمبادرة، (٢) وجودة الحاكمية في جهاز الدولة والشركات الخاصة لتحسين أداء المؤسسات والأفراد والشركات، وتخفيض تكاليف المعاملات، (٣) ونمو القدرة التنافسية التي ترتبط بها القدرة على استغلال الأسواق العالمية لتنمية القدرات الوطنية، وتحدِّد نسبة الربح من التعامل مع بقية دول العالم، (٤) وحماية الملكية وسيادة القانون، مما يشجع على الابتكار والمبادرة بفضل تحسين قدرة استشراف المستقبل والاستفادة من المبادرة. فما هو وضع العالم العربي في هذه المجالات مقارنة ببقية دول العالم، وخاصة منها الدول سريعة النمو؟

٢ـ مناخ التنمية

أدخلت معظم الدول العربية إصلاحات مهمة على مؤسساتها، وقوانينها، وأنظمتها الإدارية والمالية، وإجراءاتها التعاقدية بهدف تهيئة المناخ السليم والملائم للتنمية السريعة والمستدامة، وتحسين كفاءة تنفيذ المشاريع وإستراتيجيات التنمية. ولا شك في أن معظم الدول سجلت نجاحات كبيرة في هذه المجالات، ولكن المهم في العالم الموحد والمندمج ودائم الاتصال الذي نتعامل فيه اليوم هو وضعنا النسبي مقارنة بالذين نتنافس معهم، ومدى تقدمنا في المجالات التي تؤثر أكثر من غيرها على كفاءة تنفيذ القرارات وإنجاز المشاريع، وبالتالي على تكاليف الاستثمار وسرعة النمو.

أعدّت منظمات دولية عديدة قواعد بيانات لرصد تطور مناخ التنمية في مختلف دول العالم، وتنشر سنويا تقارير مفصلة حول هذا المناخ، ومؤشرات كمية لقياس مستوى أداء جميع دول العالم ومقارنتها ببعضها البعض. تتعلق هذه المؤشرات بظروف ممارسة الأعمال، والقدرة التنافسية، وجودة الحاكمية، وانتشار الفساد، ويتفرع كل منها إلى مؤشرات جزئية تتيح الفرص للتعمق في تقييم مختلف أوجه مناخ التنمية. ويُبرر إعداد هذه المؤشرات وتحديثها الدائم كون البحوث العلمية والدراسات الاقتصادية قد بينت أن سياسات تسريع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير العدد الأكبر من فرص العمل تنجح بقدر انتشار الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع مستوى كفاءة أدائها، ويرتبط ذلك بدوره بمختلف عناصر مؤشرات مناخ التنمية الفرعية.

تؤكد المؤشرات الكمية المتعلقة بسلامة مناخ التنمية في الدول العربية الدروس والعبر التي استخلصناها من تجربتنا في تمويل وتنفيذ المشاريع في الصندوق العربي ومؤسسات التمويل التي نتعاون معها، وهي أن المناخ التنظيمي والقانوني والمؤسسي والإداري السائد في البلد يؤثر أكثر من أي عامل آخر في سرعة تنفيذ المشاريع، وتكاليفها الحقيقية والنهائية، وبالتالي مساهمتها في تحقيق التنمية.

وتبين معظم المؤشرات، التي نرفق أهمها في ملحق الجداول، أن الدول العربية تتوزع على مجموعات متباينة من حيث كفاءة المناخ التنموي. تتألف المجموعة الأولى من قطر والإمارات والكويت والبحرين وعُمان والأردن وهي الأحسن أداء، ثم المجموعة الثانية وهي تشمل تونس والمملكة العربية السعودية والمغرب ومصر، تليها المجموعة الثالثة وهي تضم جيبوتي والجزائر وليبيا ولبنان وموريتانيا وسورية واليمن، وأخيرا المجموعة الرابعة التي تشمل السودان والعراق، وهي الأقل كفاءة، ربما بسبب ظروفها الأمنية والخارجية الخاصة والصعبة.

ويتغير ترتيب الدول من سنة إلى أخرى، وحسب المؤشرات الفرعية، ولكن تبقى هذه المجموعات مستقرة في معظم الظروف، وذلك بالنظر إلى العلاقة بين جودة المناخ وسرعة النمو. وتتصدر دول المجموعة الأولى بقية الدول العربية في الترتيب العالمي حسب معظم المؤشرات، وتأتي المجموعات الأخرى في الترتيب لاحقا وبالتوالي. ينطبق ذلك مثلا على سهولة ممارسة الأعمال التي تؤثر على قدرة استجلاب الاستثمارات الخارجية وتوفير فرص العمل لشباب الوطن، كما ينطبق على القدرة التنافسية التي ترتبط بها قدرة دخول الأسواق العالمية، وتوفر فرص لتنمية الاقتصاد من خلال تنمية الصادرات.

وتقيس المجموعة الأولى من هذه المؤشرات مختلف العناصر المكونة لمناخ التنمية فيما يتعلق بممارسة الأعمال،[٣] وهي الإجراءات الحكومية المتعلقة ببدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري، وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويرتكز اختيار المؤشرات الفرعية على فكرة أن النشاط الاقتصادي يتطلب إيجاد نظام رشيد يشمل القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال.

وخلال الفترة الثالثة التي شهدت الدول العربية فيها نموا متسارعا، تواصلت سياسات إصلاح مناخ الاستثمار والأعمال في معظم الدول، إلى درجة أن محرري تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - ٢٠٠٩ الخاص بالدول العربية لاحظوا أن المنطقة صارت ثاني أسرع منطقة في العالم من حيث إقرار وتنفيذ الإصلاحات الهادفة لتسهيل ممارسة الأعمال ودعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن مصر والمملكة العربية السعودية تقدمتا العديد من دول العالم في سياساتهما الإصلاحية. كما يؤكد التقرير أن ممارسة الأعمال صارت أسهل في معظم أجزاء الوطن العربي، وأن ثلاث عشرة دولة عربية نفذت واحدا وثلاثين إصلاحا سهلت الأعمال، مثل حذف شرط المبلغ الأدنى لرأس المال عند تأسيس الشركات وبدء الأعمال في تونس واليمن، أو تخفيضه بنسبة ٩٦% في الأردن، ومثل تبسيط متطلبات الحصول على القروض، أو تخفيف وتسريع الإجراءات اللازمة لمرور السلع عبر الحدود.

وبفضل هذه الإصلاحات، وما سبقها من تعديلات خلال الفترات الماضية، تحسن مناخ ممارسة الأعمال في العديد من الدول العربية، فارتقى سبع منها إلى الثلث الأفضل من دول العالم كما هو مبين في جدول ٤م بالملحق (Ease of Doing Business) والمستمد من قاعدة بيانات ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٠، والذي يحتوي على ترتيب ١٨٣ دولة في العالم حسب مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال". وكما يتبين من الجدول، تنتمي دول الخليج الست وتونس إلى طليعة دول العالم استنادا إلى هذا المؤشر. وتتقدم المملكة العربية السعودية جميع دول العالم من حيث سهولة تسجيل الملكية، وتحتل المرتبة السابعة فيما يخص دفع الضرائب والمرتبة الثالثة عشر فيما يخص سهولة تأسيس الشركات وممارسة الأعمال.

[٣] البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٠.

إلا أن الدول العربية تتأخر عن معظم دول العالم في مجالات حيوية مثل إنفاذ العقود. كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول العربية، مثل الجزائر وسورية والعراق والسودان وجيبوتي وموريتانيا، تأتي، بالنسبة لمعظم المجالات، في مؤخرة الدول رغم جهودها للإصلاح والتغيير، وذلك إما لصعوبة التحرر من تأثير الاشتراكية أو بسبب ظروف أمنية صعبة.

وفيما يخص قدرة الدول العربية على التنافس في الأسواق العالمية، يعطي مؤشر التنافسية العالمي المقدم في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي[٤] والمبين بالجدول ٥م ترتيب الدول العربية بين ١٣٢ دولة في العالم. وتلتحق الأردن بالمجموعة العربية الأولى لتحتل مع بقية دول هذه المجموعة المرتبة من ٢٢ إلى ٥٠ من بين جميع دول العالم. ويرتكز مؤشر التنافسية على اثني عشر مؤشرا فرعيا تتعلق بكفاءة المؤسسات العمومية، وتوفر البنى التحتية، والاستقرار الاقتصادي، وكفاءة الصحة والتعليم، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع والعمل، وتطور المؤسسات المالية، والتهيؤ التكنولوجي، وحجم السوق، وتطور قطاع الأعمال، والقدرة على الإبداع والتجديد. وقد تم اختيار هذه المؤشرات الفرعية بناء على نتائج الدراسات الاقتصادية الخاصة بأسس قوة الدول في مجال التبادل التجاري. وتبين هذه المؤشرات أن الدول العربية أصبحت قادرة على التعامل مع الدول الأخرى بكفاءة عالية، وهي نظرة تتناقض مع ما يعتقده الكثير من المحللين.

تتعلق المجموعة الثالثة من المؤشرات بالحاكمية العامة (Public governance) حيث تتركز نقاط الضعف في العالم العربي. ونقدم في الشكل (١) وفي ملحق الجداول (الجداول ٦م إلى ١٢م) ترتيب الدول العربية مقارنة بـ ٢٢٢ دولة في العالم.

[٤] World Economic Forum: *The Global Competitiveness Report 2009-2010*.

الشكلان ١أ، ب: مؤشرات الحاكمية- متوسط ترتيب الدول العربية

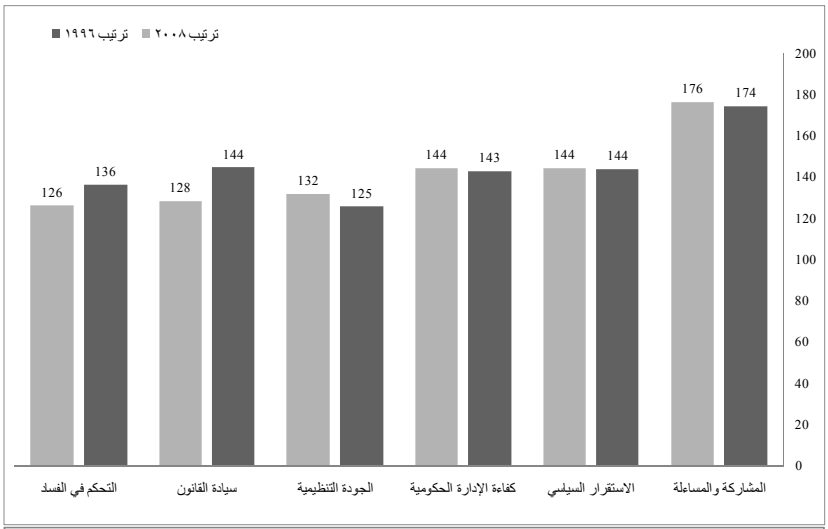

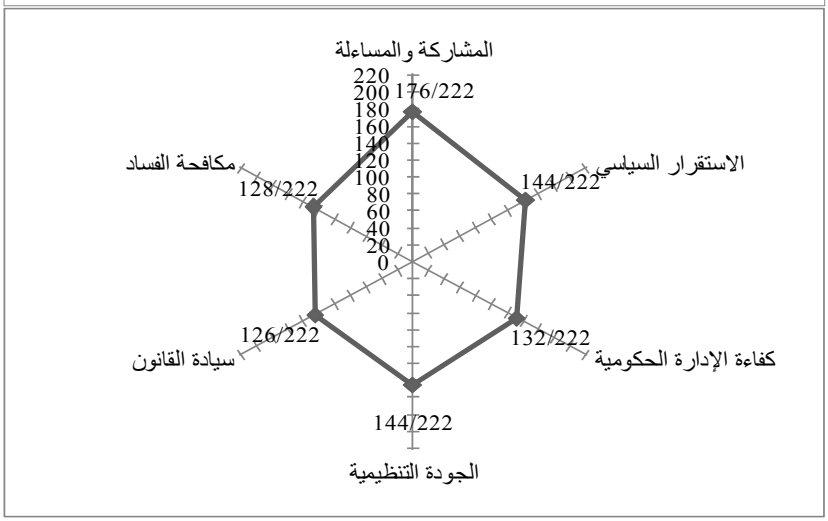

وكما يبدو واضحا من قراءة الجداول الواردة بالملحق والشكلين السابقين اللذين نصف فيهما ترتيب الدول العربية بين ٢٢٢ دولة في العالم، فإن وضع الحاكمية في الدول العربية يتطلب المعالجة والإصلاح والتحسين، لكي تتمكن هذه الدول من دعم قدرتها على النمو الاقتصادي، والتعامل الكفء مع بقية دول العالم، ومعالجة القضايا المستعصية، وتذليل العقبات التي تواجهها. وتحتل الدول العربية مؤخرة الترتيب في معظم مجالات الحاكمية، وخاصة تلك المجالات التي تعتبر مهمة للتشجيع على المبادرة والتجديد والجهد والعمل، وهي مجالات المشاركة والمساءلة وكفاءة القوانين والتشريعات.

وقد تمكنت بعض الدول من تحسين وضعها بين دول العالم، وخاصة منها دول المجموعة الأولى المشار إليها سابقا. إلا أن النتائج الإجمالية (global score) لمعظم الدول العربية في مجال الحاكمية تبقى سالبة، وعدد من هذه الدول يحتل مؤخرة القائمة، كما يبدو واضحا من الشكل (٢).

الشكل ٢: النتائج الإجمالية للدول العربية في مجال الحاكمية

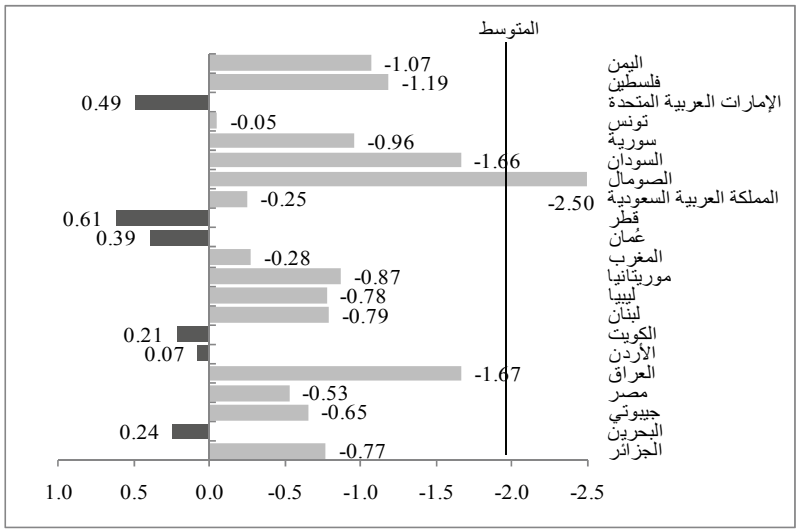

كما يتأكد من دراسة مسيرة التنمية في الدول العربية، وربطها بمؤشرات الحاكمية، أن هناك ارتباطا وثيقا بين معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر الإجمالي للحاكمية. ولا يمكن الجزم فيما يخص العلاقة السببية إن كان النمو الاقتصادي هو الذي يتيح الفرصة لتحسين الحاكمية، أو أن كفاءة المناخ وجودة الحاكمية تمكنان من تسريع النمو، إلا أن العلاقة متينة كما يبدو واضحا من الشكل (٣).

الشكل ٣: العلاقة بين معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر الإجمالي للحاكمية

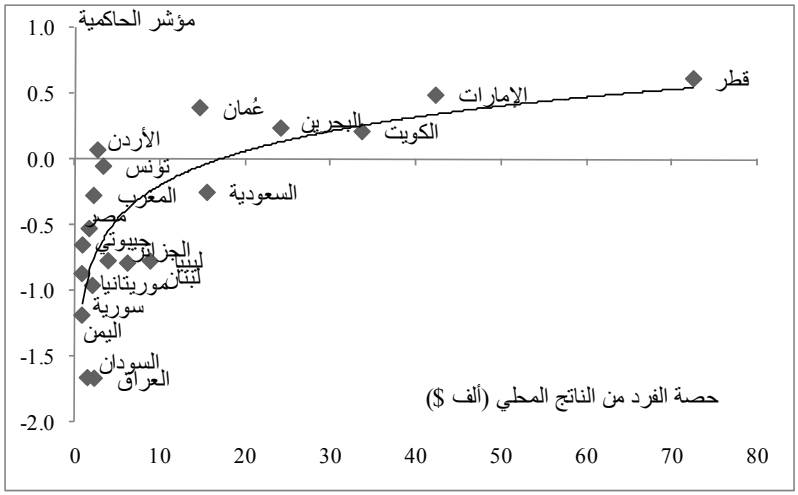

أخيرا، يبين مؤشر مستوى الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) ضمن تقريرها حول الفساد في العالم لسنة ٢٠٠٩[٥] والوارد بملحق الجداول (جدول ١٣م) أن معظم الدول العربية، وخاصة منها دول المجموعة الأولى، تتميز بترتيب جيد في العالم بالنسبة لمستوى الفساد وتفشيه في المؤسسات والجهاز الحكومي. ولا يعني ذلك أننا في أحسن الحالات التي نتمناها للعالم العربي، إذ لا تزال بعض الدول في مؤخرة دول العالم على الرغم من ارتفاع الدخل فيها، ويحتاج جميعنا للمزيد من الجهد والعمل والمراقبة لكي تتعزز الشفافية وينحسر الفساد، ولكن لابد من الإشارة إلى أن دول المجموعة الأولى توجد ضمن الربع الأفضل بين ١٨٠ دولة في العالم، ويتراوح ترتيبها بين ٢٨ و٤٧.

وقد ساهمت مؤسسات التمويل العربية والإسلامية في تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية بحوالي ٩٠ مليار دولار منذ إنشائها، بلغت حصة الصندوق العربي منها حوالي ٢٣%، أي ما يعادل حوالي ٢١ مليار دولار. وقد تبين من تجربة الصندوق العربي في هذا المجال، خلال الخمسة وثلاثين عاما الماضية، أن دور المؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية لا يكون إلا داعما ومكملا للمجهود الوطني في جميع مراحل المشروع، من التخطيط إلى الدراسة والتمويل والتنفيذ، وهي تساهم في حل الاختناقات التمويلية وتسريع إنجاز المشاريع. إلا أن تمويلات المؤسسات العربية والإسلامية لا تتجاوز نسبتها بضع نقاط مئوية من قيمة الاستثمارات الإجمالية في الدول العربية، كما أن هذه

[٥] Transparency International: *Global Corruption Report 2009*.

المؤسسات تعتمد على تحمل الدول مسؤولية الإنجاز في مختلف مراحل المشاريع، بناء على مبدأ عدم التدخل في خيارات وسياسات الدول. لذلك، فإن كفاءة الجهاز الحكومي، وجودة التنظيمات والقوانين، وشفافية الإجراءات في التعاقد والمراقبة والتنفيذ، هي التي تميز بين الدول، وتحدد الزمن اللازم لتنفيذ المشاريع، وتكاليفها النهائية، وأثرها الفعلي على مسيرة التنمية. ويتبين ذلك واضحا في الشكل (٤) الذي أعده خبراء الصندوق العربي من خلال متابعتهم لتنفيذ المشاريع في مختلف الدول العربية المستفيدة من عمليات إقراض الصندوق. ويتعلق الشكل بمشاريع الكهرباء، إلا أن الملاحظات ذاتها تنطبق على مشاريع جميع القطاعات التي يساهم الصندوق في تمويلها. وقد تم تصنيف الدول ضمن ثلاث مجموعات تختلف عن بعضها البعض حسب كفاءة تنظيماتها الإدارية وإجراءاتها العملية في تنفيذ وإدارة المشاريع. ونلاحظ أنه كلما ارتفعت كفاءة الجهاز الإداري في الدولة، وتحسن ما أسميناه "مناخ التنمية"، أي ارتفعت مؤشرات الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، تحسن تنفيذ المشاريع وازدادت مساهمتها في تسريع التنمية، وذلك لأن التأخير في المشاريع يعطل المشاريع التنموية الأخرى ويتسبب في زيادة تكاليفها ويقلل من منافعها.

ولا شك في أن مناخ التنمية تحسن في العديد من الدول العربية في الفترة الأخيرة من مسيرة التنمية. لكن هذا المناخ لا يزال يحتوي على نقاط ضعف عديدة وخطيرة ويحتاج للمعالجة والتغيير والتحسين. تراكمت الموارد اللازمة لمواصلة التنمية في الدول العربية وتحويلها لتنمية مستدامة، كما ازدادت القدرات والخبرات والمؤهلات، ولكن التنظيمات والإجراءات اللازمة لتشجيع المبادرة والحث على الجهد والخلق والمنافسة لا تزال في حاجة ماسة إلى التغيير والتحسين والتطوير. ولا أعتقد أنه يمكننا حل القضايا الأربع الخطيرة والمستعصية التي نواجهها، والتي تهدد وجودنا، بدون توفير هذا المناخ الملائم. إن قضايا التشغيل والماء والأرض والعلم تزداد خطورة وتعقيدا من سنة إلى أخرى، وهي القضايا التي أعتقد أنها يجب أن تتصدر محاور إستراتيجيات التنمية في العقود المقبلة.

الشكل ٤: ملاحظات خبراء الصندوق العربي بشأن تنفيذ المشاريع في مختلف الدول العربية المستفيدة من عمليات إقراض الصندوق

تقييم الصندوق لدراسات الجدوى التي يتلقاها لتمويل المشاريع

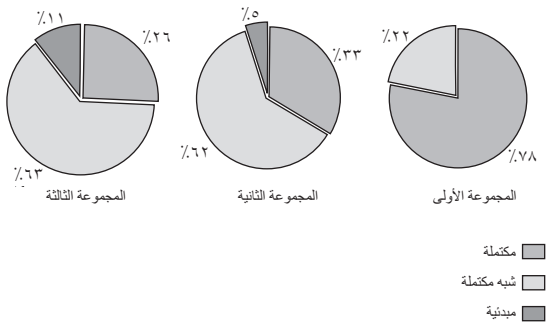

الفترة بين توقيع اتفاقية القرض ونفاذ الاتفاقية

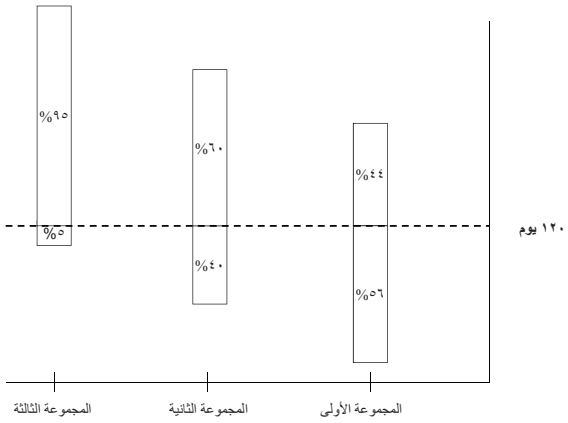

زمن التنفيذ الفعلي للمشاريع مقارنة بالزمن المقدر وقت تقييم المشروع

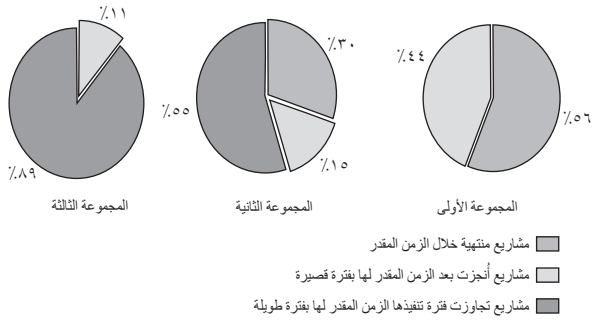

مدى التزام الجهة المنفذة بتقديم تقارير تقدم أعمال وافية، وبصورة منتظمة

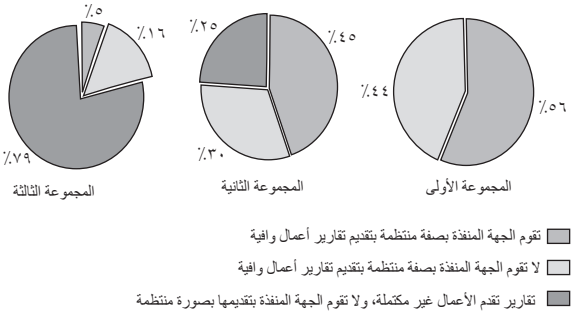

٣- قضايا التنمية

على الرغم من اختلاف أوضاع الدول العربية وتباين مشاكلها، تحتاج كلها لتوفير فرص عمل لعمالة ينمو عددها بسرعة متزايدة، ومكافحة الفقر الذي لم يتم التغلب عليه نهائيا في العديد من الدول وأصبح يهدد التوازن والأمن الاجتماعي فيها، وتغيير وضع المرأة وتمكينها في المجتمع، ورفع مستوى التعليم لكي يسهم أكثر في دعم التنمية،

وترشيد إدارة الموارد المائية المتقلص حجمها، وحماية الأرض المهددة بالتصحر والبحر المهدد بالتلوث، ومواجهة تحديات المنافسة في عالم يزداد اندماجا بسرعة مذهلة، وتطوير الأنظمة السياسية نحو حرية أكبر حتى وإن ازدادت التهديدات الخارجية والداخلية. وكما أشرت آنفا، أعتقد أنه يجدر بنا أن نضع أربع قضايا في صدارة أولوياتنا، وهي التشغيل والماء والأرض والعلم.

لم تنجح أي دولة عربية في حل قضية التشغيل خلال نصف القرن الماضي، ولا أعتقد أننا سننجح في التخلص من البطالة في الأمد القصير. إن معالجة قضية التشغيل تتطلب وقتا طويلا، ونظرة متجددة، وتغييرات هيكلية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية.

نجمت قضية التشغيل في الدول العربية عن تسارع النمو السكاني في بداية خمسينيات القرن الماضي أو قبل ذلك ببضعة عقود في بعض الدول، الذي نتج عن تقدم الطب في العالم، وتحسن الأوضاع الصحية والظروف السكنية في معظم الدول العربية. وازدادت القضية تعقيدا بسبب ارتفاع دخل الأسر، وتقدم التعليم، وتغيير وضع المرأة في المجتمع، وتجدد علاقة الشاب بأهله وبقية المجتمع، وازدياد التحضر، وإضعاف علاقات التضامن والتآزر الريفية والقبلية والعائلية. وتفاعلت هذه العوامل مع بعضها البعض لترفع معدل المشاركة في قوة العمل، ومعدل نمو هذه القوة الذي بلغ أكثر من ٣% سنويا في العشرية الماضية، وأكثر من ٤% في العقود التي سبقت. كما أسهمت تلك العوامل في تغيير تركيبة طالبي الوظائف نحو الزيادة في نسب الشباب والمرأة والمتعلمين. ووصلنا اليوم إلى وضع تفوق فيه نسبة بطالة الشباب في الدول العربية النسب المماثلة في جميع دول العالم.

ويُتوقع أن يزداد هذا الوضع سوءا خلال عدة عقود قادمة، كما يُتوقع أن يبقى معدل نمو القوى العاملة مرتفعا نتيجة النمو السكاني السابق. وستحتاج الدول العربية إلى توفير حوالي ٧٠ مليون فرصة عمل جديدة بين العام الحالي وعام ٢٠٢٠، لتشغيل العاطلين عن العمل وتلبية طلبات القادمين الجدد لسوق العمل. وبما أننا لم ننجح في العقود السابقة في توفير عدد أقل من فرص العمل، فقد يكون من الصعب أن نوفر عددا أكبر في العقود القادمة بدون تغيير كبير في سياسات التنمية وهيكل الاقتصاد.

فما هي أسباب فشل الدول العربية في مواجهة قضية التشغيل؟ أرى لذلك أربعة أسباب: حجم القضية، توجهات السياسات الاقتصادية المتبعة إلى الآن، خصائص مناخ التنمية، ومواقف طالبي الوظائف أنفسهم.

يتمثل السبب الأول في النمو السكاني السريع. فقد بلغ معدل النمو السكاني في الدول العربية، باستثناء تونس ولبنان، مستويات لم تعرفها أي دولة في العالم ولا عبر التاريخ. بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٨ حوالي ٨,١% في الإمارات، وحوالي ٦,٥% في قطر، وحوالي ٤,٩% في الكويت، وحوالي ٣,٧% في المملكة العربية السعودية في دول الخليج، والدول العربية الأخرى حوالي ٤,٠% في الأردن، وحوالي ٣,٣% في ليبيا، وحوالي ٣,١% في اليمن وسورية. وبلغ المتوسط العام للدول العربية حوالي ٢,٦% سنويا لمدة نصف قرن. إضافة إلى هذا النمو السكاني السريع والذي رفع بحد ذاته حجم الطلب على مواطن العمل إلى مستويات تفوق القدرات الذاتية لأي اقتصاد في العالم، ساهمت أيضا في ارتفاع حجم هذا الطلب العوامل الثلاثة التالية: (١) ارتفاع نسبة مشاركة الشباب في القوة العاملة بسبب التغييرات الاجتماعية التي زادت من استقلاليتهم، (٢) واستقبال أعداد كبيرة من الوافدين الأجانب في الدول العربية الغنية ذات المجتمعات التقليدية التي ترفض عدة أنواع من العمل، وخاصة اليدوية، (٣) وتغيير وضع المرأة في المجتمع، وارتفاع نسبة مشاركتها في قوة العمل، ومنافستها للرجال في عدة مجالات في الزراعة والصناعة والصحة والتعليم، كما يبدو ذلك واضحا في الشكل (٥) المقتبس من تقرير المنظمة العالمية للعمل "Growth, employment and decent work in the Arab region" والذي يبين كيف تغيرت تركيبة اليد العاملة في مختلف مناطق العالم ومدى الزيادة في نسبة الإناث.

الشكل ٥: تغيرات تركيبة اليد العاملة

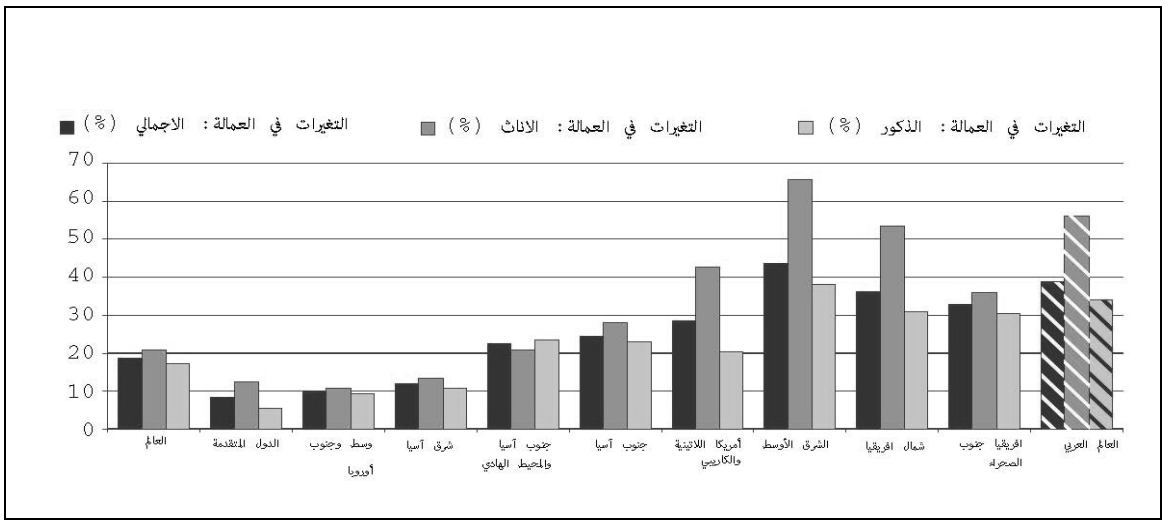

يكمن السبب الثاني في فشل سياسات التشغيل في توجهات سياسات التنمية التي تركزت لمدة طويلة على تنفيذ المشاريع الكبيرة، والاعتماد على المبادرة والإدارة الحكومية، وتوفير أجور وحماية اجتماعية عالية وخاصة في

القطاع الحكومي، وعدم الاهتمام بالإنتاجية وجودة السلع والخدمات المنتجة. ولم يساعد هذا التوجه في توفير العدد الكافي من مواطن العمل، ولا في تراكم الأرباح والمدخرات الكافية لتسريع التنمية ودعم القدرة على إتاحة فرص العمل.

ويتمثل السبب الثالث في ضعف نتائج سياسات التشغيل في خصائص مناخ الاستثمار والتنمية، الذي تحدثنا عنه سابقا وتبين أنه، وإن كان في تحسن مستمر، فإنه لا يزال يحتاج للتغيير والتطوير ليتلاءم أكثر مع متطلبات التنمية المستدامة والسريعة، ويستجيب بكفاءة لاحتياجات الشباب وطالبي الوظائف في أسواق العمل.

أما السبب الرابع، فيتعلق بمواقف وعقلية وسلوكيات العمال الذين اعتادوا على الرخاء واقتصاد الرفاهة والحياة السهلة، ولا أعتقد أن الكثير منهم واعون بضرورة الانضباط وتحسين الإنتاجية ونوعية السلع التي تمثل الأساس الفعلي للتنمية والتقدم والتنافس في العالم المندمج.

وأعتقد أن قضية التشغيل بلغت درجة عالية من التعقيد والخطورة، وهي تفرض علينا اختيار أولويات جديدة في إستراتيجيات التنمية. كما أعتقد أنه يتوجب علينا طرح المواضيع التالية للمناقشة والحوار: (١) اعتبار التشغيل محورا أساسيا في سياسات التنمية حتى يتم اختيار المشاريع الاستثمارية بناء على مساهمتها، ولو جزئيا، في توفير فرص العمل، (٢) تغيير مناخ التنمية وإصلاحه لتشجيع روح المبادرة وتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفر العدد الكبير من مواطن التشغيل وتسهم أكثر من غيرها في تسريع التنمية وتوفير التمويل اللازم، (٣) إصلاح نظام التربية والتعليم لتنمية المواهب والإقدام على ممارسة الأعمال، وحيازة تقنيات الاتصال الجديدة وتعلم اللغات الأجنبية حتى يتم الاندماج في المجتمع العالمي، (٤) دعم جهاز التدريب المهني وإصلاحه لإعطاء الشباب العربي الكفاءة التي يتطلبها الاقتصاد العالمي الجديد، (٥) إزالة المعوقات التي تمنع تحرك العمالة بين الدول العربية.

وتمثل المياه القضية الخطيرة الثانية التي تهدد مستقبل الدول العربية، حيث تُعَدّ المنطقة العربية من أفقر المناطق من حيث توفر الموارد المائية، إذ تبلغ حصة الفرد الواحد من المياه المتوفرة حوالي ١١٠٠م^3 مقارنة بمتوسط ٨٠٠٠م^3 في العالم، ويتوقع[٦] أن تنخفض هذه الحصة إلى أقل من ٥٥٠م^3 في عام ٢٠٢٥، علما أنها حاليا أقل من ٥٠٠م^3 في دول عدة. ويتوقع أيضا أن يتفاقم الوضع آنذاك بزيادة الجفاف بسبب التغيرات المناخية، وانخفاض

[٦] The World Bank: *Water in the Arab World (2009)*.

كمية المياه المتجددة بنسبة ستصل إلى ٢٠%. وتبلغ نسبة تعبئة الموارد المائية في العالم العربي حوالي ٧٥%، وهي أعلى نسبة في العالم، يضاف إلى ذلك أن ٦٠% من مصادر المياه التي تروي وتغذي الوطن العربي تقع خارج هذا الوطن.

وستزيد التغيرات الحالية في المناخ من حِدّة الوضع، إذ يتوقع أن يرتفع في عام ٢٠٢٥ متوسط درجات الحرارة في المنطقة حوالي درجتين، وتنقص كمية الأمطار بنحو ١٠%، والسيول بأكثر من ٢٠%. وستتقلص كمية المياه المتجددة المتاحة من ٤٠٠ مليار م^{٣}/سنة حاليا، إلى حوالي ٣٢٠ مليار م^{٣}/سنة عام ٢٠٢٥، وتتقلص بعد تلك السنة بحوالي ٣٠ مليار م^{٣}/سنة، أي ما يعادل نصف الكمية التي يحملها النيل في السنة.

لهذه الأسباب، يُعد وضع المياه في العالم العربي من أخطر القضايا التي تواجهها دول المنطقة. فهي تهدد الاستقرار الاجتماعي، والمناخ الطبيعي، وخصوبة الأرض، والموارد غير المتجددة والسلم الإقليمي بالانهيار. فأصبح من الضروري ابتكار الحلول الملائمة لمواجهة الوضع، ابتداء بتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة والصناعة والسياحة والاستخدام المنزلي، ثم تنمية قدرات التحلية وتخفيض تكاليفها، ومراجعة سياسات التعاون مع دول الجوار، ودعم البحث العلمي في جميع المجالات ذات الصلة من أجل تنمية الموارد المائية وتحسين استخداماتها.

وتواجه الدول العربية قضية موارد حيوية أخرى لا تقل خطورة عن قضية المياه، وهي قضية تصحر الأرض وتلوث البحر. تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي ١٤ مليون كم^{٢}، منها حوالي مليونين صالح للزراعة،[٧] يستغل منها حوالي الثلث. ويشكو هذا الجزء الصغير من الأراضي العربية الصالحة للزراعة وتغذية المواطنين من الرعي الجائر الذي يتسبب في تدهور حوالي ٢٥% من المساحات، وقطع الأشجار الذي يتسبب في ضياع حوالي ٢٠% من المساحات، وارتفاع الملوحة نتيجة للري من الآبار السطحية والمياه المالحة وعدم كفاءة أنظمة الري ويتسبب ذلك في تصحر حوالي ٢% من المساحات، واتساع المدن الذي يتسبب في ضياع حوالي ١% من أفضل المساحات الصالحة للزراعة. وكما يتبين من الجدول (١)،[٨] فإن نسبة الأراضي المهددة بالتصحر تبلغ حوالي ٢٤% من الأراضي المستخدمة حاليا للزراعة المروية، وحوالي ٦١% من المساحات المستخدمة للزراعة المطرية، وحوالي ٨١% من مساحة المراعي. وترتفع هذه النسب في بعض الدول العربية إلى ما لا يقل عن ٧٠% في

---

[٧] UNDP: *State of Desertification in the Arab World (2004)*.

[٨] Arab Forum for Environment and Development: *Arab Environment Future Challenges (2008)*.

الأراضي المروية، وحوالي ٩٣% في الأراضي البعلية، وحوالي ٩٠% في المراعي مما يشير إلى خطورة قضية التصحر في الدول العربية وضرورة التدخل السريع، والتنسيق بين مختلف الدول المعنية، والمعالجة الفعلية إذ أن الوضع يهدد دخل الملايين من المواطنين ويتسبب في تعميق الفجوة الغذائية من سنة إلى أخرى.

الجدول ١: الأراضي المتصحرة أو المهددة بالتصحر في الدول العربية

الدولة	الأراضي المستخدمة في الزراعة المروية		الأراضي المستخدمة في الزراعة المطرية		الأراضي المستخدمة في المراعي	
	المساحة (ألف هكتار)	النسبة (%)	المساحة (ألف هكتار)	النسبة (%)	المساحة (ألف هكتار)	النسبة (%)
الجزائر	٣٣٨	١٥	٦,٩٣٤	٩٣	٣٨,١٢٠	٩٠
البحرين	١	٠	-	١	٥٠	٢٠
مصر	٢,٤٨٦	٣٠	١٠	١٠	٢,٦٠٤	٨١
العراق	١,٧٥٠	٧٠	١,٩٥٠	٧٢	٣٨,٣٩٥	٩٠
الأردن	٤٣	٣٠	٣٧٥	٥٦	٦,٨٦٢	٩٠
الكويت	١	٠	-	-	٢,٣٠٦	٨٥
لبنان	٨٦	٧	٢١٤	٦١	٦٨٨	٩٠
ليبيا	٢٣٤	٢٤	١,٦٥٩	٣٥	١٧,١٧٢	٨٠
موريتانيا	٨	١٢	١٧٩	١٦	٥٩,١٧٣	٧٠
المغرب	٥٢٥	١٠	٧,١٤٨	٦٩	٣٦,٦٩٣	٩٠
عُمان	٤١	٢٧	٦	٥٠	١٩,٦٤٢	٩٠
فلسطين	٢٧١	١٥	١٤٧	٦٨	٣٦٩	٨٩
قطر	٠	٠	٤	٢٥	٨٧٦	٩٠
المملكة العربية السعودية	٤١٥	٦٣	٧٦٠	٦١	١١٢,٣٤٥	٨٠
الصومال	١٦	١٩	١,٠٣٩	٥٣	٦٠,٦٦٩	٧٤
السودان	١,٧٠٠	٢١	٥,١٠٨	٤١	١٤٢,٥٤٢	٨٠
سورية	٦٥٢	١٧	٤,٩٧١	٧٠	١٢,٩٤٥	٩٠
تونس	٢١٥	٣٣	٤,٢٥٨	٦٩	٧,٩٦٨	٨٥
الإمارات العربية المتحدة	٥	٤٠	-	-	١,٠٠٨	٨٠
اليمن	٣٠٩	١٦	١,٢٠٩	٦٥	٣٥,٥٩٠	٨٠
الإجمالي	**٩,٠٩٦**	**٢٤**	**٣٥,٩٧١**	**٦١**	**٥٩٦,٠١٧**	**٨١**

المصدر: Arab Environment Future Challenges (2008).

وفيما يخص البحر، تمتد شواطئ الدول العربية على حوالي ٣٠ ألف كم، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي مرورا بالبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر والخليج العربي، منها ١٨ ألف كم مأهولة بالسكان. وقد بينت

العديد من الدراسات والتقارير حول البحار والشواطئ العربية أن مناخها ومواردها مهددة بالتلوث، والصيد الجائر، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير الطقس وارتفاع درجات الحرارة، مما يعرض للخطر الصحة العامة والأمن الغذائي وإمكانيات الترفيه.

أما القضية المصيرية الرابعة التي يواجهها العالم العربي، فتتمثل في قضية التقدم العلمي ونشر المعرفة في المجتمع. لقد تأخرنا كثيرا عن العالم المتقدم ومعظم الدول النامية في مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا. سوء وضعنا معروف لدى الجميع،[٩] إذ أن مساهماتنا في البحث العلمي والابتكار التكنولوجي لا ترتقي إلى مستوى مساهمة دول يقل عدد سكانها عن ٢% من عدد سكاننا. وحسب تقديرات تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩، كانت مساهمة الدول العربية في البحث العلمي والاختراع التكنولوجي خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧ كما يتبين من الجدول (٢).

يبلغ العدد الإجمالي للمقالات العلمية في الدول العربية حوالي ١١ ألف مقالة في السنة، مقارنة بحوالي ٢٨٠ ألف في الولايات المتحدة، وحوالي ٦٤ ألف في بريطانيا، وحوالي ٢٧ ألف في إسبانيا، وقد يكون الوضع أسوأ في المستقبل نظرا لمستوى التعليم في دولنا. وأود هنا أن أشير إلى تقريرين هامين، الأول صادر عن معهد التعليم العالي (The Institute of Higher Education) التابع للجامعة الصينية المعروفة (Shanghai Jiao Tong University) والذي يُعتبر المرجع الأساسي لتصنيف الجامعات في العالم، وتقرير الرياضيات الدولي (TIMSS 2007 – International Mathematics Report) الذي تعده وتنشره جامعة بوسطن الأمريكية من خلال (TIMSS & PIRLS International Study Center). ويبين التقرير الأول أنه لم توجد جامعة عربية واحدة ضمن قائمة الخمسمائة أفضل جامعة في العالم (Top 500 World Universities) سوى مرتين، المرة الأولى في ٢٠٠٧ حيث انضمت جامعة القاهرة إلى القائمة ثم خرجت منها، الثانية في هذا العام ٢٠٠٩ حيث انضمت جامعة الملك سعود إلى القائمة ونأمل أن تبقى فيها لوقت طويل. وتجدر الإشارة إلى أن جامعات عديدة من جنوب إفريقيا، والبرازيل، وتايوان، وسنغافورا، وكوريا الجنوبية توجد ضمن القائمة. أما التقرير الثاني، فيبين أن شباب جميع الدول العربية الاثنتي عشرة التي شاركت في التقييم العالمي للمستوى العلمي للطلبة لم يرتق لمتوسط مستوى شباب الدول التسعة وخمسين المشاركة في التقييم.

---

[٩] UNDP & Mohamed Bin Rashid Al Maktoum Foundation: *Arab Knowledge Report 2009*; UNDP: *Arab Human Development Report – Building a Knowledge Society (2003)*.

الجدول ٢: الإنتاج العلمي والتكنولوجي (١٩٩٨-٢٠٠٧)

الدولة	عدد المقالات العلمية	عدد المقالات العلمية للمليون ساكن	المعدل السنوي لبراءات الاختراع (٢٠٠٢-٢٠٠٦)
مصر	٤,٢٧٣	٥١	٥,٦
المملكة العربية السعودية	١,٦٧٤	٧٢	١٤,٨
المغرب	١,٤٤٤	٣٩	٠,٨
الأردن	١,٤٢٥	١٧٧	١,٤
الجزائر	١,٢٢٠	٢٧	٠,٤
تونس	١,٢١٦	١٤٦	٠,٦
الكويت	٦٦٣	٢٦٧	٥,٦
لبنان	٦٥٥	٣٤٧	٢,٨
عُمان	٤٠٨	١١٧	٠,٢
سورية	٣٣٩	١٣	٠,٨
السودان	١٣٠	٤	٠,٠
البحرين	١١٠	١٩٠	٠,٠
العراق	١٠٧	٤	٠,٠
قطر	١٠٣	٢٢٦	٠,٤
ليبيا	٩٧	١٥	٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	٨٧	٦٦	٤,٦
اليمن	٥٧	٣	٠,٠
فلسطين	٣٥	١٧	٠,٠
موريتانيا	٣٢	٨	٠,٠
جيبوتي	٢	٦	٠,٠
الإجمالي	**١٤,٠٧٧**	٩٠	٣٨,٠

المصدر: تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩.

ويلاحظ أن هذا الوضع لقطاع التعليم والبحث العلمي بدأ يتحسن في السنوات الأخيرة، لكنه يمثل أخطر تحد لمستقبل العالم العربي، إذ أن النجاح في عالم اليوم والغد يحتاج لإنسان حر ومتعلم وكفؤ، قادر على الرقي بنفسه وعلى الإبداع والمبادرة، منفتح على العالم ومتصل بنظيره أينما كان لتبادل المعلومات والخدمات والسلع، ومتحل بروح المسؤولية والمشاركة في وطنه ومجتمعه. والخطر هو أن نظام التعليم في دولنا ليس مؤهلا بعد لإعداد هذا الإنسان، ونحن بحاجة ماسة إلى تغييره وتطويره وتحسينه، وإلا لذهبنا إلى حيث لا نشاء ... وهو الرجوع إلى الفقر والجهل والتخلف.

إن تسليط الضوء على تنظيماتنا وقضايانا ليس دعوة إلى اليأس والتشاؤم، بقدر ما هو دعوة إلى اليقظة والتفكير والحوار، ونهاية إلى الجهد والعمل والبناء. إن العالم يتغير، وتغيره يزداد سرعة باضطراد، ومستقبلنا رهينة تغييرنا لأنفسنا.

وبعد ... فإلى أين نحن ذاهبون؟

لم تكن الدول العربية في طليعة الدول من حيث سرعة النمو أو حسن الإنتاجية أو كفاءة التنظيم خلال نصف القرن الماضي. لكنها اجتهدت وخططت واستثمرت وأنجزت وتطورت وتحسن وضع مواطنيها على الرغم من كثرة الاعتداءات الخارجية، والحروب الأهلية، وقسوة المناخ، وندرة الموارد الحيوية. وتراكمت لدى معظم الدول الخيرات والخبرة والكفاءات، وأضحت قادرة على مواجهة التحديات وتذليل العقبات وتجاوز الصعوبات بقدرات أكبر وكفاءة أعلى. لكننا لا نزال في بداية مسيرة النهضة الشاملة والحداثة الكاملة، ونحتاج إلى المزيد من الجهد والإصلاح والتقدم. إن ترتيبنا في مؤخرة الدول في مجالات حيوية يهددنا بالتخلف عن غيرنا وبالفشل في سعينا إلى الاستجابة لطموحات شعوبنا. بيد أننا، ومن تجربتنا، قادرون على التخطيط الطموح، والعمل الحسن، والجهد المثمر، وتغيير وضعنا كليا.

أعتقد أننا وصلنا إلى منعطف مهم، وربما نكون على مشارف نهضة جديدة. إن ملامح السلم والاستقرار تلوح في الأفق، وبرزت قيادات اقتصادية وكفاءات علمية منفتحة على العالم وقادرة على التعامل معه بالتكافؤ، وتراكمت لدينا موارد وخيرات يمكن استغلالها للالحاق بالعالم المتقدم والاندماج فيه.

إن مستقبلنا بين أيدينا. وفي النهاية، نحن ذاهبون بمشيئة الله إلى حيث ما شئنا، ولدينا من الخبرات والكفاءات ما يكفي للنجاح في الاقتصاد والأعمال والعلم. إن الخوف من التحديات لن يجدي، ولا التشاؤم من أوضاعنا، ولا اتهام غيرنا بالعداوة والتدخل في شؤوننا. إن سر التنمية والتقدم يكمن في العزم والجهد والتفاؤل، والعمل والانضباط، وتوفير المناخ المناسب لإطلاق الطاقات وتعزيز روح المبادرة والإبداع. قال الله تعالى "**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يُرى، ثم يُجزاه الجزاء الأوفى**" (سورة النجم، الآيات ٣٩-٤١). فبقدر سعينا وجهدنا وعملنا، سنبني مستقبلنا.

ملحق الجداول

الجدول ١م: البيانات الأساسية

الدولة	المساحة (كم^2)	السكان (ألف)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	حصة الفرد من الناتج المحلي (دولار)
الجزائر	٢,٣٨١,٧٤١	٣٤,٠٥٤	١٣٥,٤٠٠	٣,٩٧٦
البحرين	٧٠٧	٧٦٥	١٨,٤٨٧	٢٤,١٦٦
جيبوتي	٢٣,٢٠٠	٨٤٢	٨٢٣	٩٧٧
مصر	١,٠٠٢,٠٠٠	٧٢,٧٧٤	١٢٧,٩٩٤	١,٧٥٩
العراق	٤٣٥,٠٥٢	٢٩,٦٨١	٦٩,٥٥٦	٢,٣٤٣
الأردن	٨٩,٣٤٢	٥,٧٢٣	١٥,٨٣٣	٢,٧٦٧
الكويت	١٧,٨١٨	٣,٣٢٨	١١٢,٠٠٦	٣٣,٦٥٦
لبنان	١٠,٤٥٢	٣,٩٤٢	٢٤,٦٠٩	٦,٢٤٣
ليبيا	١,٧٧٥,٥٠٠	٧,٠٦٥	٦٢,٨٩٦	٨,٩٠٢
موريتانيا	١,٠٣٠,٧٠٠	٣,١٢٨	٢,٨٤٥	٩١٠
المغرب	٧١٠,٨٥٠	٣٢,٠٧٠	٧٣,٤٥٠	٢,٢٩٠
عُمان	٣٠٩,٥٠٠	٢,٧٤٣	٤٠,٣٤٣	١٤,٧٠٨
قطر	١١,٤٢٧	٨٨٢	٦٣,٨٧٠	٧٢,٤١٥
المملكة العربية السعودية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٢٥٦	٣٧٧,٠٦٨	١٥,٥٤٥
السودان	٢,٥٠٥,٨٠٥	٣٧,٢٢٥	٥٧,٤٤٠	١,٥٤٣
سورية	١٨٥,١٧٠	١٩,١٠٤	٤٠,٨٠٤	٢,١٣٦
تونس	١٥٥,٥٦٦	١٠,٢٣٨	٣٥,٠٤٣	٣,٤٢٣
الإمارات العربية المتحدة	٨٣,٦٠٠	٤,٥٤٣	١٩٢,٠٤٠	٤٢,٢٧٢
اليمن	٥٥٥,٠٠٠	٢٣,٤٦٥	٢١,١٥٠	٩٠١
الإجمالي	**١٣,٢٨٣,٤٣٠**	**٣١٥,٨٢٨**	**١,٤٧١,٦٥٧**	**٤,٦٦٠**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٨).

الجدول ٢م: معدل النمو السكاني (متوسط النسبة المئوية السنوية)

الدولة	١٩٦٠-١٩٨٥	١٩٨٦-٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٨	١٩٦٠-٢٠٠٨
الجزائر	٢,٨	٢,١	١,٦	٢,٤
البحرين	٣,٩	٢,٩	٣,٢	٣,٥
جيبوتي	٦,٢	٣,٨	٢,٢	٤,٩
مصر	٢,٣	٢,٠	١,٩	٢,١
العراق	٣,٢	٢,٨	٢,٩	٣,٠
الأردن	٤,٦	٣,٨	٢,٣	٤,٠
الكويت	٧,٣	٠,٢	٤,٦	٤,٩
لبنان	١,٨	١,٧	١,٠	١,٧
ليبيا	٤,٢	٢,٢	٢,٤	٣,٣
موريتانيا	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٧
المغرب	٢,٥	١,٧	١,٣	٢,١
عُمان	٣,٩	٢,٨	٢,٥	٣,٣
قطر	٨,٣	٣,٨	٦,٩	٦,٥
المملكة العربية السعودية	٤,٥	٣,٠	٢,٣	٣,٧
السودان	٢,٨	٢,٤	٢,٢	٢,٦
سورية	٣,٤	٢,٨	٢,٦	٣,١
تونس	٢,٢	١,٨	١,٢	١,٩
الإمارات العربية المتحدة	١٠,٧	٥,٦	٤,١	٨,١
اليمن	-	٤,١	٣,٦	٤,٠
فلسطين	٢,٦	٣,٨	٣,٢	٣,١
العالم العربي	**٢,٨**	**٢,٤**	**٢,٢**	**٢,٦**

المصدر: قاعدة بيانات الصندوق العربي والبنك الدولي.

الجدول ٣م: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط النسبة المئوية السنوية)

الدولة	١٩٦٠-١٩٨٥	١٩٨٦-٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٨	١٩٦٠-٢٠٠٨
الجزائر	٥,٣	١,٧	٤,٤	٣,٩
البحرين	١,٣-	٥,٣	٦,٩	٤,٣
جيبوتي	-	١,١-	٤,٣	٠,٦
مصر	٦,٢	٤,٢	٥,٥	٥,٤
العراق	-	٥,١	٤,٣	٤,٨
الأردن	١٠,٦	٣,٥	٦,٢	٦,٢
الكويت	١,٠	٦,٨	٧,٥	٣,٨
لبنان	-	٤,٩	٣,٨	٤,٦
ليبيا	-	٠,٣-	٤,٤	٥,٨
موريتانيا	٤,٣	٢,٧	٥,٧	٣,٩
المغرب	٤,٨	٣,٥	٥,٠	٤,٣
عُمان	١٤,٢	٤,٣	٥,٧	٩,٦
قطر	-	٠,٩	١٢,١	٥,٤
المملكة العربية السعودية	٧,٨	٢,٧	٥,١	٥,٢
السودان	٢,٤	٥,٤	٨,٤	٤,٢
سورية	٧,١	٤,١	٤,٨	٥,٧
تونس	٦,٠	٤,١	٥,٤	٥,٢
الإمارات العربية المتحدة	٧,٥	٤,١	٨,٧	٦,٠
اليمن	-	١,٥	٤,٥	٢,٠
فلسطين	-	٥,٤	٣,٧	٤,٨
العالم العربي	**٤,٦**	**٢,٧**	**٥,٣**	**٤,٠**

المصدر: قاعدة بيانات الصندوق العربي والبنك الدولي.

الجدول ٤م: سهولة ممارسة الأعمال ـ الترتيب الدولي في ٢٠٠٩

الدولة*	سهولة ممارسة الأعمال	بدء الأعمال وتأسيس الشركات	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
المملكة العربية السعودية	١٣	١٣	٣٣	٧٣	١	٦١	١٦	٧	٢٣	١٤٠	٦٠
البحرين	٢٠	٦٣	١٤	١٣	٢٢	٨٧	٥٧	١٣	٣٢	١١٧	٢٦
الإمارات العربية المتحدة	٣٣	٤٤	٢٧	٥٠	٧	٧١	١١٩	٤	٥	١٣٤	١٤٣
قطر	٣٩	٦٨	٢٨	٦٨	٥٥	١٣٥	٩٣	٢	٤١	٩٥	٣٣
الكويت	٦١	١٣٧	٨١	٢٤	٨٩	٨٧	٢٧	١١	١٠٩	١١٣	٦٩
عُمان	٦٥	٦٢	١٣٠	٢١	٢٠	١٢٧	٩٣	٨	١٢٣	١٠٦	٦٦
تونس	٦٩	٤٧	١٠٧	١٠٨	٥٩	٨٧	٧٣	١١٨	٤٠	٧٧	٣٤
اليمن	٩٩	٥٣	٥٠	٧٤	٥٠	١٥٠	١٣٢	١٤٨	١٢٠	٣٥	٨٩
الأردن	١٠٠	١٢٥	٩٢	٥١	١٠٦	١٢٧	١١٩	٢٦	٧١	١٢٤	٩٦
مصر	١٠٦	٢٤	١٥٦	١٢٠	٨٧	٧١	٧٣	١٤٠	٢٩	١٤٨	١٣٢
لبنان	١٠٨	١٠٨	١٢٥	٦٦	١١١	٨٧	٩٣	٣٤	٩٥	١٢١	١٢٤
المغرب	١٢٨	٧٦	٩٩	١٧٦	١٢٣	٨٧	١٦٥	١٢٥	٧٢	١٠٨	٦٧
الجزائر	١٣٦	١٤٨	١١٠	١٢٢	١٦٠	١٣٥	٧٣	١٦٨	١٢٢	١٢٣	٥١
فلسطين	١٣٩	١٧٦	١٥٧	١٣٥	٧٣	١٦٧	٤١	٢٨	٩٢	١١١	١٨٣
سورية	١٤٣	١٣٣	١٣٢	٩١	٨٢	١٨١	١١٩	١٠٥	١١٨	١٧٦	٨٧
العراق	١٥٣	١٧٥	٩٤	٥٩	٥٣	١٦٧	١١٩	٥٣	١٨٠	١٣٩	١٨٣
السودان	١٥٤	١١٨	١٣٩	١٥٣	٣٧	١٣٥	١٥٤	٩٤	١٤٢	١٤٦	١٨٣
جيبوتي	١٦٣	١٧٧	١٠٢	١٥١	١٤٠	١٧٧	١٧٨	٦٥	٣٤	١٦١	١٣٥
موريتانيا	١٦٦	١٤٩	١٥٤	١٢٥	٧٤	١٥٠	١٤٧	١٧٥	١٦٣	٨٣	١٥٠

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال (٢٠١٠).

* الدول مرتبة حسب ترتيبها الدولي بين ١٨٣ في ٢٠٠٩.

الجدول ٥م: التنافسية ـ المؤشر العام لسنة ٢٠٠٩ـ٢٠١٠

الدولة	العلامة	الترتيب الدولي (١٣٢ دولة)
قطر	٤,٩٥	٢٢
الإمارات العربية المتحدة	٤,٩٢	٢٣
المملكة العربية السعودية	٤,٧٥	٢٨
البحرين	٤,٥٤	٣٨
الكويت	٤,٥٣	٣٩
تونس	٤,٥	٤٠
عُمان	٤,٤٩	٤١
الأردن	٤,٣	٥٠
مصر	٤,٠٤	٧٠
المغرب	٤,٠٣	٧٣
الجزائر	٣,٩٥	٨٣
ليبيا	٣,٩	٨٨
سورية	٣,٧٦	٩٤
موريتانيا	٣,٢٥	١٢٧

المصدر: تقرير التنافسية لعام ٢٠١٠ (المنتدى الاقتصادي العالمي).

الجدول ٦م: الحاكمية ـ الترتيب العالمي للدول العربية

الدولة	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي	كفاءة الإدارة الحكومية	الجودة التنظيمية	سيادة القانون	مكافحة الفساد
الجزائر	١٧٥	١٨٤	١٣٤	٤٦٨	١٥٦	١٢٨
البحرين	١٦٢	١٣٦	٦٩	٥٠	٦٧	٦٩
جيبوتي	١٧٨	١٣٣	١٨٢	١٦٦	١٣٨	١١٨
مصر	١٨٢	١٦٤	١٢١	١١٠	١٠٢	١٥١
العراق	١٨٧	٢١١	٢٠٠	١٨١	٢١٠	٢٠٦
الأردن	١٥٦	١٤٣	٧٧	٨٢	٧٨	٧١
الكويت	١٤٤	٨٤	٨٦	١٠١	٦٤	٦٦
لبنان	١٣٨	٢٠٤	١٤٦	١١٢	١٥٧	١٧١
ليبيا	٢٠٧	٨٠	١٧٤	١٧٥	١٥١	١٦٧
موريتانيا	١٦٤	١٧٥	١٨١	١٥٠	١٧٨	١٦٦
المغرب	١٥٤	١٥١	١٠٣	١٠٣	١٠٤	١١١
عُمان	١٧٧	٤٥	٧٠	٦٣	٥٦	٥٩
قطر	١٥٩	٣٨	٥٦	٦٢	٥٠	٣٦
المملكة العربية السعودية	٢٠١	١٤٨	٩٣	٩٣	٨٧	٨٥
الصومال	٢٠٤	٢١٢	٢١٢	٢١٢	٢١٢	٢١٢
السودان	٢٠٣	٢٠٨	٢٠١	١٩٧	٢٠٣	٢٠٧
سورية	٢٠٢	١٥٦	١٥٣	١٨٦	١٤٠	١٨٨
تونس	١٨٨	٩٩	٧٤	٩٧	٨٩	٩٣
الإمارات العربية المتحدة	١٦٩	٦٠	٤٧	٧١	٦١	٤٢
فلسطين	١٦٦	١٩٧	١٩٧	١٨٢	١٦٦	١٩١
اليمن	١٨١	٢٠٠	١٨٦	١٦٢	١٧٣	١٥٦
المتوسط	**١٧٦**	**١٤٤**	**١٣٢**	**١٤٤**	**١٢٦**	**١٢٨**

المصدر: محسوب بناء على قاعدة بيانات الحاكمية (البنك الدولي).

عدد الدول: ٢١٢.

الجدول ٧م: مؤشرات الحاكمية ـ المشاركة والمساءلة

الدولة*	١٩٩٦		٢٠٠٠		٢٠٠٤		٢٠٠٨	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
لبنان	٠,٣٩-	١٣٧	٠,٢٩-	١١٧	٠,٣٧-	١٣٥	٠,٤-	١٣٨
الكويت	٠,٤٦-	١٤٤	٠,٢٨-	١١٦	٠,٣٦-	١٣٤	٠,٥٣-	١٤٤
المغرب	٠,٥٨-	١٥١	٠,٣٤-	١٢٢	٠,٥٥-	١٤٥	٠,٧-	١٥٤
الأردن	٠,٣٧-	١٣٦	٠,٢٦-	١١٤	٠,٥٧-	١٤٦	٠,٧٦-	١٥٦
قطر	٠,٩٤-	١٦٧	٠,٥٤-	١٣٥	٠,٤٧-	١٤١	٠,٧٧-	١٥٩
البحرين	١,١٩-	١٨٣	٠,٩٢-	١٥٧	٠,٥٨-	١٤٨	٠,٨٤-	١٦٢
موريتانيا	٠,٩٥-	١٦٨	٠,٧٦-	١٤٨	١,٢١-	١٨٠	٠,٩٢-	١٦٤
فلسطين	٠,٧-	١٥٥	١,٠٩-	١٦٥	١,٠٢-	١٧٣	٠,٩٤-	١٦٦
الإمارات العربية المتحدة	١,٠٢-	١٧٣	٠,٥٨-	١٣٨	٠,٧٨-	١٥٨	٠,٩٨-	١٦٩
الجزائر	١,٣٣-	١٨٧	١,٢٥-	١٧٢	٠,٧٩-	١٥٩	١,٠٥-	١٧٥
عُمان	١,٠٢-	١٧٢	٠,٦٦-	١٤١	٠,٦٣-	١٥٣	١,٠٧-	١٧٧
جيبوتي	٠,٧٢-	١٥٨	٠,٧٩-	١٦٢	٠,٨٣-	١٦٣	١,١٨-	١٧٨
اليمن	٠,٩٤-	١٦٦	٠,٩٢-	١٥٨	٠,٨٩-	١٦٥	١,١٨-	١٨١
مصر	١,٠٠-	١٧١	٠,٧٨-	١٤٩	٠,٩٦-	١٧٠	١,١٩-	١٨٢
العراق	٢,٠٠-	٢١٠	٢,٠٠-	١٩٨	١,٦٣-	٢٠١	١,٢٦-	١٨٧
تونس	٠,٧٦-	١٦٢	٠,٧١-	١٤٣	٠,٨١-	١٦١	١,٢٦-	١٨٨
المملكة العربية السعودية	١,٦٢-	١٩٨	١,٤٩-	١٨٣	١,٤١-	١٩٦	١,٧٤-	٢٠١
سورية	١,٦١-	١٩٧	١,٥٣-	١٨٦	١,٥٢-	١٩٨	١,٧٥-	٢٠٢
السودان	١,٩٥-	٢٠٩	١,٧١-	١٩٥	١,٦٦-	٢٠٣	١,٧٧-	٢٠٣
الصومال	١,٩١-	٢٠٨	١,٨٦-	١٩٦	١,٧٦-	٢٠٧	١,٨٥-	٢٠٤
ليبيا	١,٨٢-	٢٠٦	١,٦-	١٨٨	١,٧٥-	٢٠٦	١,٩-	٢٠٧
المتوسط	**١,١١-**	**١٧٤**	**٢,٠٠-**	**١٥٦**	**٠,٩٨-**	**١٦٩**	**١,١٤-**	**١٧٦**

المصدر: محسوب بناء على قاعدة بيانات الحاكمية (البنك الدولي).

* الدول مرتبة حسب ترتيبها الدولي في ٢٠٠٨.

الجدول ٨م: مؤشرات الحاكمية ـ الاستقرار السياسي

الدولة*	١٩٩٦		٢٠٠٠		٢٠٠٤		٢٠٠٨	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
قطر	٠,٢٧	١٠٤	١,٠٢	٥٥	٠,٩٤	٤٩	١,٠١	٣٨
عُمان	٠,٦	٨٥	٠,٨٨	٦٢	٠,٨	٦٣	٠,٩٥	٤٥
الإمارات العربية المتحدة	٠,٧٧	٧٥	٠,٨١	٦٦	٠,٦٤	٧٧	٠,٧٤	٦٠
ليبيا	١,٥٦-	١٩٧	٠,٦٢-	١٦٠	٠,٠٢-	١١٧	٠,٤٨	٨٠
الكويت	٠,٠٤	١٢٢	٠,٦١	٧٩	٠,٠٦	١١٠	٠,٤٥	٨٤
تونس	٠,٢٥	١٠٥	٠,٢٨	٩٩	٠,١٧	١٠٢	٠,٢٩	٩٩
جيبوتي	٠,٢١	١١٠	٠,٥-	١٥٠	٠,٢٤-	١٣٤	٠,١٣-	١٣٣
البحرين	٠,٥٢-	١٥١	٠,١١	١٠٨	٠,٠١	١١٤	٠,١٨-	١٣٦
الأردن	٠,٠٨	١١٧	٠,٠٦-	١٢٢	٠,٣٨-	١٤٣	٠,٣٢-	١٤٣
المملكة العربية السعودية	٠,٤٧-	١٥٠	٠,٠٢	١١٥	١,٠٤-	١٧٩	٠,٣٩-	١٤٨
المغرب	٠,٦٨-	١٦٥	٠,٢٤-	١٣٨	٠,٣٩-	١٤٤	٠,٤٧-	١٥١
سورية	٠,٥٦-	١٥٤	٠,٥١-	١٥٦	٠,٥٩-	١٥٦	٠,٥٦-	١٥٦
مصر	٠,٩٢-	١٧٧	٠,٢٩-	١٤٠	٠,٨٧-	١٧١	٠,٦٧-	١٦٤
موريتانيا	٠,٥٤	٩٠	٠,١	١١١	٠,١-	١٢١	٠,٩٣-	١٧٥
الجزائر	٢,٤-	٢٠٨	١,٧٨-	٢٠٠	١,٤٣-	١٩٤	١,١٥-	١٨٤
فلسطين	-	٣٢	١,٧٤-	١٩٩	١,٦٦-	١٩٩	١,٧٦-	١٩٧
اليمن	١,١٧-	١٨٣	١,٣٣-	١٨٧	١,٧٤-	٢٠١	١,٨٩-	٢٠٠
لبنان	٠,٦٧-	١٦٢	٠,٦١-	١٥٩	٠,٩٨-	١٧٤	١,٩٤-	٢٠٤
السودان	٢,٥٥-	٢١٠	٢,٣٦-	٢٠٩	١,٨٤-	٢٠٢	٢,٤٤-	٢٠٨
العراق	٢,٨-	٢١٢	١,٧٢-	١٩٨	٣,٠٦-	٢١٢	٢,٨٩-	٢١١
الصومال	٢,٣٥-	٢٠٦	٢,٤٨-	٢١٠	٢,٦-	٢١١	٣,٢٨-	٢١٢
المتوسط	٠,٦٩-	١٤٤	٠,٥٠-	١٣٩	٠,٦٨-	١٤٦	١,١٤-	١٤٤

المصدر: محسوب بناء على قاعدة بيانات الحاكمية (البنك الدولي).

* الدول مرتبة حسب ترتيبها الدولي في ٢٠٠٨.

الجدول ٩م: مؤشرات الحاكمية ـ كفاءة الإدارة الحكومية

الدولة*	١٩٩٦		٢٠٠٠		٢٠٠٤		٢٠٠٨	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
الإمارات العربية المتحدة	٠,٣٤	٧٧	٠,٧٤	٦٤	٠,٦٩	٥٨	٠,٨٢	٤٧
قطر	٠,٢٧	٨٢	٠,٤٩	٧٣	٠,٥	٦٤	٠,٦٨	٥٦
البحرين	٠,٣٨	٧٦	٠,٦٥	٦٧	٠,٥٢	٦٣	٠,٤٧	٦٩
عُمان	٠,٥٤	٧٠	٠,٤٣	٧٩	٠,٢	٦٩	٠,٤٢	٧٠
تونس	٠,٢٩	٧٩	٠,٤٧	٧٧	٠,٤٤	٦٧	٠,٣٥	٧٤
الأردن	٠,١١	٩٠	٠,٠٠	١٠٠	٠,١٥	٨٢	٠,٢٧	٧٧
الكويت	٠,٢٨	٨٠	٠,٠٩	٩٢	٠,٢٩	٧٥	٠,١١	٨٦
المملكة العربية السعودية	٠,١٩-	١١٢	٠,١٢-	١١٠	٠,٣١-	١١٩	٠,٠١	٩٣
المغرب	٠,٢-	١١٦	٠,٠٦-	١٠٦	٠,٠٨-	١٠٢	٠,٠٩-	١٠٣
مصر	٠,١-	١٠١	٠,٢٥-	١٢٠	٠,٣١-	١١٨	٠,٣٧-	١٢١
الجزائر	٠,٦٥-	١٦١	٠,٩٣-	١٨٢	٠,٤٥-	١٢٨	٠,٥-	١٣٤
لبنان	٠,٠١-	٩٧	٠,١٦-	١١٣	٠,٢٨-	١٢٠	٠,٦٤-	١٤٦
سورية	٠,٤-	١٤٠	٠,٩٣-	١٨١	٠,٩٩-	١٨٥	٠,٦٧-	١٥٣
ليبيا	٠,٧٢-	١٧١	٠,٩٧-	١٨٦	٠,٦٩-	١٥٧	٠,٨٤-	١٧٤
موريتانيا	٠,١٨	٨٦	٠,١٩-	١١٧	٠,٢٦-	١١٣	٠,٩٧-	١٨١
جيبوتي	٠,٩٧-	١٨٩	١,٠٩-	١٩٠	٠,٦٤-	١٥٠	٠,٩٨-	١٨٢
اليمن	٠,٥٦-	١٥٣	٠,٧١	١٦٤	٠,٩٣-	١٨٠	٠,٩٩-	١٨٦
فلسطين	-	-	١,٢٤-	١٩٨	٠,٨٦-	١٧٥	١,٣٦-	١٩٧
العراق	١,٤٩-	٢٠٨	١,٨٩-	٢١٠	١,٦٤-	٢٠٨	١,٤١-	٢٠٠
السودان	١,٥-	٢٠٩	١,١٨-	١٩٦	١,٢-	١٩٢	١,٤١-	٢٠١
الصومال	١,٧٨-	٢١٢	٢,٢٥-	٢١٢	٢,١٦-	٢١٢	٢,٥١-	٢١٢
المتوسط	**٠,٣١-**	**١٢٥**	**٠,٣٧-**	**١٣٥**	**٠,٣٨-**	**١٢٦**	**١,١٤-**	**١٣٢**

المصدر: محسوب بناء على قاعدة بيانات الحاكمية (البنك الدولي).

* الدول مرتبة حسب ترتيبها الدولي في ٢٠٠٨.

الجدول ١٠م: مؤشرات الحاكمية ـ الجودة التنظيمية

الدولة*	١٩٩٦		٢٠٠٠		٢٠٠٤		٢٠٠٨	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
البحرين	٠,٥١	٨٧	٠,٩١	٥٧	٠,٨٥	٥٦	٠,٨٨	٥٠
قطر	٠,٣٤	٩٨	٠,١	١٠٣	٠,٣١	٨٢	٠,٦٦	٦٢
عُمان	٠,١	١٢١	٠,٢	٩٥	٠,٦٦	٦٧	٠,٦٥	٦٣
الإمارات العربية المتحدة	٠,٥٣	٨٤	٠,٦٩	٦٦	٠,٨٤	٥٧	٠,٥٨	٧١
الأردن	٠,٢٩	١٠٠	٠,٣٢	٨٧	٠,٣٦	٨١	٠,٣٤	٨٢
المملكة العربية السعودية	٠,٣٨-	١٥٨	٠,٠٩-	١١٦	٠,٠٢-	١٠٢	٠,١٧	٩٣
تونس	٠,٥٦	٨١	٠,٠٧	١٠٤	٠,٠٩	٩٥	٠,١١	٩٧
الكويت	٠,٠٤-	١٤٠	٠,٠٥-	١١٣	٠,٦	٧١	٠,٠٤	١٠١
المغرب	٠,١٥	١١٣	٠	١٠٧	٠,٢٢-	١١٥	٠,٠٣-	١٠٣
مصر	٠,٢٤	١٠٤	٠,٣-	١٣٨	٠,٤٨-	١٣٩	٠,١٧-	١١٠
لبنان	٠,٠٢	١٢٧	٠,٢٨-	١٣٥	٠,١٩-	١١١	٠,٢-	١١٢
موريتانيا	٠,٨٦-	١٧٧	٠,٤١-	١٤٣	٠,٠٥-	١٠٤	٠,٥٩-	١٥٠
اليمن	٠,٤٤-	١٦٢	٠,٦٥-	١٦١	٠,٨٧-	١٧٥	٠,٧-	١٦٢
جيبوتي	٠,١٧	١٠٩	٠,٧-	١٧١	٠,٧٦-	١٦٩	٠,٧٥-	١٦٦
الجزائر	٠,٩٤-	١٨٢	٠,٧٦-	١٧٣	٠,٥٩-	١٥٧	٠,٧٩-	١٦٨
ليبيا	٢,١-	٢٠٥	١,٨٢-	٢٠١	١,٢٣-	١٩١	٠,٩٣-	١٧٥
العراق	٢,٩٥-	٢١١	٢,٤١-	٢١٠	١,٧٣-	٢٠٦	١,٠٩-	١٨١
فلسطين	-	-	٠,٩٧-	١٨٢	٠,٧١-	١٦٦	١,١٢-	١٨٢
سورية	٠,٩١-	١٨٠	١,١٢-	١٨٦	١,٠٢-	١٨٢	١,١٧-	١٨٦
السودان	١,٨٨-	٢٠٤	١,٣٢-	١٩٣	١,١٣-	١٨٧	١,٣٦-	١٩٧
الصومال	٢,٩١-	٢١٠	٢,٥-	٢١١	٢,٣٢-	٢١١	٢,٧٧-	٢١٢
المتوسط	**٠,٥٣-**	**١٤٣**	**٠,٥٣-**	**١٤١**	**٠,٣٦-**	**١٣٠**	**١,١٤-**	**١٣٠**

المصدر: محسوب بناء على قاعدة بيانات الحاكمية (البنك الدولي).

* الدول مرتبة حسب ترتيبها الدولي في ٢٠٠٨.

الجدول ١١م: مؤشرات الحاكمية ـ سيادة القانون

الدولة*	١٩٩٦		٢٠٠٠		٢٠٠٤		٢٠٠٨	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
قطر	٠,١٢	١٠٧	٠,٦٣	٧٠	٠,٦٦	٦٩	٠,٨٦	٥٠
عُمان	٠,٨٢	٧٣	٠,١٦	٦٦	٠,٨١	٥٨	٠,٨٢	٥٦
الإمارات العربية المتحدة	٠,٣١	٧٤	٠,٨٧	٥٨	٠,٨	٥٩	٠,٧٥	٦١
الكويت	٠,٧٩	٧٦	٠,٧٨	٦٥	٠,٧٢	٦٥	٠,٧	٦٤
البحرين	٠,٢٢	١٠٠	٠,٥٦	٧٧	٠,٨٥	٥٣	٠,٦٦	٦٧
الأردن	٠,٤٦	٩٤	٠,٣٧	٨٤	٠,٣٩	٨٤	٠,٤٩	٧٨
المملكة العربية السعودية	٠,٤٦	٩٣	٠,١١	٩٧	٠,٢	٩٠	٠,٣٣	٨٧
تونس	٠,١٨-	١١٩	٠,٠١-	١٠٢	٠,٢٩	٨٦	٠,٢٤	٨٩
مصر	٠,١١	١٠٨	٠,٠٣-	١٠٣	٠,٠٥	١٠١	٠,٠٩-	١٠٢
المغرب	٠,١٧	١٠٣	٠,١٢	٩٦	٠,٠٦	٩٩	٠,١١-	١٠٤
جيبوتي	٠,٢٥-	١٢٧	٠,٧٨-	١٥٥	٠,٧٦-	١٥٨	٠,٥٤-	١٣٨
سورية	٠,٥٦-	١٤٧	٠,٣٦-	١٢٦	٠,٣٢-	١٢١	٠,٥٤-	١٤٠
ليبيا	١,٢٩-	١٩٤	٠,٨٤-	١٦٤	٠,٥١-	١٣٢	٠,٦٥-	١٥١
الجزائر	١,٢٤-	١٩١	١,٠٩-	١٨٤	٠,٦٦-	١٤٦	٠,٧-	١٥٦
لبنان	٠,٢٢-	١٢٥	٠,١٢-	١١٢	٠,٢٤-	١١٥	٠,٧٣-	١٥٧
فلسطين	-	-	٠,٠٩-	١١٠	٠,٣٧-	١٢٤	٠,٨١-	١٦٦
اليمن	١,١٨-	١٨٧	١,٢٤-	١٩٢	١,١-	١٨٤	٠,٩٣-	١٧٣
موريتانيا	٠,٨٩-	١٧٥	٠,٣٤-	١٢٤	٠,٦٧-	١٤٧	١,٠١-	١٧٨
السودان	٠,١٦٤-	٢٠٦	١,٤٦-	٢٠٥	١,٥٢-	٢٠٣	١,٥-	٢٠٣
العراق	١,٧-	٢٠٩	١,٤٣-	٢٠٢	٢,٠١-	٢١١	١,٨٧-	٢١٠
الصومال	٢,١١-	٢١١	٢,٢٧-	٢١٢	٢,٣١-	٢١٢	٢,٦٩-	٢١٢
المتوسط	**٠,٣٢-**	**١٣٦**	**٠,٣١-**	**١٢٤**	**٠,٢٧-**	**١٢٠**	**١,١٤-**	**١٢٦**

المصدر: محسوب بناء على قاعدة بيانات الحاكمية (البنك الدولي).

* الدول مرتبة حسب ترتيبها الدولي في ٢٠٠٨.

الجدول ١٢م: مؤشرات الحاكمية ـ التحكم في الفساد

الدولة*	١٩٩٦		٢٠٠٠		٢٠٠٤		٢٠٠٨	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
قطر	٠,٠٢	١١٧	٠,٨٤	٥٨	٠,٨٢	٥٢	١,٢٤	٣٦
الإمارات العربية المتحدة	٠,٠٣-	١٢١	٠,٦١	٧٠	١,١١	٤٠	١,٠٢	٤٢
عُمان	٠,٠٣	١١٥	٠,٢٣	٦٠	٠,٧٦	٥٩	٠,٥٩	٥٩
الكويت	٠,٥٧	٩٤	١,٠٤	٤٩	٠,٨٦	٤٨	٠,٥	٦٦
البحرين	٠,٠١-	١٢٠	٠,٦٤	٦٧	٠,٦٣	٦٣	٠,٤٤	٦٩
الأردن	٠,١٥-	١٢٧	٠,١	٩٦	٠,٤٤	٧٠	٠,٤١	٧١
المملكة العربية السعودية	٠,٥٧-	١٦٢	٠,٤٦	٨٢	٠,٠٢-	٩٨	٠,١١	٨٥
تونس	٠,١-	١٢٥	٠,٢٢	٨٧	٠,٠٣	٨٠	٠,٠٤-	٩٣
المغرب	٠,٢٥	١١٣	٠,٠٧	٩٧	٠,٠٨-	٩٩	٠,٢٥-	١١١
جيبوتي	-	-	٠,٨٩-	١٦٩	٠,٤٨-	١٣٠	٠,٣٣-	١١٨
الجزائر	٠,٣٨-	١٥٠	٠,٧٥-	١٥٨	٠,٦	١٤٥	٠,٤٤-	١٢٨
مصر	٠,١١	١١٤	٠,٤-	١٣٣	٠,٤٦-	١٢٨	٠,٦٧-	١٥١
اليمن	٠,٣٣-	١٣٩	٠,٧٩-	١٦٢	٠,٩٦-	١٧٧	٠,٧٣-	١٥٦
موريتانيا	-	-	٠,١٩-	١١١	٠,١٤-	١٠٥	٠,٨-	١٦٦
ليبيا	٠,٩٧-	١٧٩	٠,٨٢-	١٦٥	٠,٧٧-	١٦٢	٠,٨١-	١٦٧
لبنان	٠,٢٤-	١٣٢	٠,٣٥-	١٢٦	٠,٥٧-	١٤١	٠,٨٣-	١٧١
سورية	٠,٨٣-	١٧٤	٠,٦٧-	١٥١	٠,٦٦-	١٥١	١,٠٧-	١٨٨
فلسطين	-	-	٠,٩٧-	١٨٢	٠,٤٩-	١٣١	١,١٣-	١٩١
العراق	١,٤٨-	٢٠٧	١,٦٣-	٢٠٦	١,٦٣-	٢٠٩	١,٤٨-	٢٠٦
السودان	١,١٤-	١٩٨	٠,٨٣-	١٧٧	١,٣١-	٢٠٠	١,٤٩-	٢٠٧
الصومال	١,٧٦-	٢١١	١,٧٧-	٢١٠	١,٧٩-	٢١٢	١,٩-	٢١٢
المتوسط	**٠,٣٩-**	**١٤٤**	**٠,٢٨-**	**١٢٥**	**٠,٢٠-**	**١١٩**	**١,١٤-**	**١٢٨**

المصدر: محسوب بناء على قاعدة بيانات الحاكمية (البنك الدولي).

* الدول مرتبة حسب ترتيبها الدولي في ٢٠٠٨.

الجدول ١٣م: مستوى الفساد (٢٠٠٨)

الدولة	العلامة	الترتيب
الجزائر	٦,٥	٢٨
البحرين	٥,٩	٣٥
جيبوتي	٥,٥	٤١
مصر	٥,٤	٤٣
العراق	٥,١	٤٧
الأردن	٤,٤	٦٢
الكويت	٤,٣	٦٥
لبنان	٣,٥	٨٠
ليبيا	٣,٥	٨٠
موريتانيا	٣,٢	٩٢
المغرب	٣	١٠٢
عُمان	٣	١٠٢
قطر	٢,٨	١١٥
المملكة العربية السعودية	٢,٨	١١٥
السودان	٢,٦	١٢٦
سورية	٢,٣	١٤١
تونس	٢,١	١٤٧
الإمارات العربية المتحدة	١,٦	١٧٣
اليمن	١,٣	١٧٨
الصومال	١	١٨٠

المصدر: تقرير الشفافية العالمية ٢٠٠٩.

القسم الثاني: مناقشة

تحدي التنمية في العالم العربي: إلى أين نحن ذاهبون؟

شارك في المناقشات التي أعقبت محاضرة معالي السيد عبد اللطيف يوسف الحمد كل من طاهر حلمي، وسعد نصار، وجودة عبد الخالق، ومنير عبد النور، ومحمد تيمور، وفايزة أبو النجا، وكريمة كُريِّم، وعزيزة حلمي، وأحمد الدرش، وهناء خير الدين، ومختار الشريف، ومحمد محمود الإمام، وغادة والي. وفيما يلي ملخص لهذه المناقشات.

المشارك: ما هو دور كل من الحكومة والقطاع الخاص خلال المرحلة القادمة في ضوء التحديات والمشكلات التي يواجهها العالم العربي، وفي ضوء الحاجة إلى مزيد من المساءلة، وكفاءة القوانين وجودة الجهاز الحكومي لتحقيق مزيد من التقدم في مجالات مثل التعليم والتدريب والحوكمة؟

المحاضر: بالرغم من أن المشكلات التي تواجه الوطن العربي طويلة الأمد إلا أننا بدأنا بالفعل خلال العشر سنوات الأخيرة في تحسين الكثير من الأوضاع التي كانت سائدة، ولكن علينا أن نستمر في تحسين الأداء لأننا لم نصل بعد إلى ما نطمح إلى تحقيقه. ولعل دور القطاع الخاص هو من أهم الأمور التي تطورت خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث أصبحت لدينا قناعة بأن للقطاع الخاص دورا أساسيا وحيويا بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل على مستوى العالم العربي. ومن هنا يجب أن يكون للقطاع الخاص دور مسؤول اجتماعيا وسياسيا ووطنيا. وبالنسبة للتعليم، فأعتقد أنه بالرغم من وجود بعض مظاهر التحسن، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العزم والتصميم على إصلاح نظام التعليم، لأن الإصلاح ليس مجرد بناء عدد أكبر من المدارس، وإنما هو عملية مستمرة ومتطورة تهدف إلى رفع مستوى التعليم وخلق الكفاءات القادرة على المنافسة في سوق العمل، وهي أحد أهداف السياسة التعليمية. كما أن عملية إصلاح التعليم تحتاج إلى اتخاذ قرارات جريئة وشجاعة، وربما من أشجع ما تم في هذا الإطار، نموذج جامعة الملك عبد الله التي تم إنشاؤها في المملكة العربية السعودية وخُصصت لها وقفية قدرها ٢٠ مليار دولار، كما خُصصت لها موارد كبيرة من حيث المباني والمعامل، وفتحت باب الاختلاط رغم أنها في مجتمع محافظ. وأعتقد أن هذا النوع من التميز هو ما نحتاج إليه، وبالتالي يجب أن نشجع التنافس في مجال التعليم كما نشجعه في المجالات الاقتصادية الأخرى.

المشارك: أطلقت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عُقدت في الكويت خلال شهر يناير ٢٠٠٩، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وخُصصت له استثمارات تبلغ نحو ٢٧ مليار دولار كمرحلة أولي لتنفيذ مشروعات قومية كبرى في الدول العربية التي تتوافر فيها الموارد الزراعية وعلى رأسها مصر والسودان والعراق وسوريا وتونس والسعودية واليمن. وتستند هذه المشروعات إلى دراسات جدوى وسوف يتم تنفيذها في مجالات مهمة مثل الحبوب والسكر والألبان والزيوت. وقد أثبتت كافة الدراسات أن الاستثمار في هذا البرنامج سوف يؤدي إلى تحقيق الدول العربية الاكتفاء الذاتي الغذائي، بل وأن تصبح مصدرة صافية للغذاء. فما الذي ينقصنا لإضفاء مزيد من الفعالية على هذا البرنامج؟

المحاضر: قد تكون مشكلة الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في الوطن العربي أزلية. حيث إن نسبة المياه العربية المتوفرة سوف تنخفض. وليست كل الدول العربية لديها القدرة على إنتاج المنتجات الغذائية. لذلك، ولأننا جزء من العالم، علينا أن ننتج ما نتمتع فيه بميزة نسبية. فعلى سبيل المثال، توقفت تونس عن إنتاج الحبوب وغيرت إستراتيجيتها منذ نحو ١٥ عاما، وركزت على إنتاج الزيتون حتى أصبحت اليوم المصّدر رقم اثنين في العالم بالنسبة لزيت الزيتون عالي الجودة. في حين استنزفت المملكة العربية السعودية مياها جوفية نادرة في الزراعة تحت شعار "الاكتفاء الذاتي" حتى وصلت إلى مرحلة تصدير الحبوب لأستراليا التي كانت تشتري من السعودية حبوبا مدعومة بأسعار مخفضة وتبيع منتجاتها من الحبوب للسعودية مرة أخرى بأسعار مرتفعة. إذن العملية ليست عملية استثمار بقدر ما هي عملية متشابكة طويلة الأمد وتحتاج قبل كل شيء إلى: ١) وجود البنية التحتية المناسبة؛ فبدون حصاد المياه الجيد لن تكون هناك زراعة في الوطن العربي، وبالتالي يجب أن نكون حريصين على الماء؛ ٢) البحوث الزراعية، ومن التجارب الرائدة في هذا الإطار تجربة منظمة الإيكاردا التي نفذت مشروعا كبيرا لمضاعفة إنتاج البقوليات والحبوب استفادت منه البلدان العربية، ويفخر الصندوق العربي بأنه كان من أول الداعمين لهذه العملية؛ ٣) سياسات داخلية وعزم لدى كل دولة من الدول، حيث لابد من توافر شبكات الطرق والمعدات والمدخلات لنقل الإنتاج إلى السوق. لذلك ركزت إستراتيجية الصندوق العربي على بناء السدود الكبرى في الوطن العربي مثل سد مروى في السودان. كما يشارك الصندوق في تمويل ٧٠% من السدود في المغرب ونحو ٨٠% من السدود في تونس، وهما من أنجح البلدان العربية في حصاد المياه. ما نريده هو سياسات سليمة بالنسبة لتطوير القطاع الزراعي أينما كانت الكفاءة متوفرة، أي إذا ما توافرت *الميزة النسبية*.

المشارك: قد أختلف مع سيادتكم حول موضوع الميزة النسبية إذا تعلق الأمر بالأمن الغذائي. فلابد من الاستهداف، وهناك مثال على ذلك وهو السياسة الزراعية المشتركة في إطار الاتحاد الأوروبي. كما أعتقد أن الميزة النسبية يمكن خلقها من عدم بشرط أن تكون محل دراسة في إطار نسبي يضع التحديات في الاعتبار. وأرى أن هناك أربعة تحديات تواجه العالم العربي، وهي: التشغيل، والموارد المائية، والتصحر والتلوث، والتقدم العلمي. فهل يمكن النظر إلى التغيرات المناخية كأحد التحديات باعتبارها تتناول الموارد المائية والتصحر والتلوث بحكم موقع العالم العربي الجغرافي على خطوط الطول والعرض؟ وبالنسبة لتحدي التكامل العربي، هل المطلوب هو مواصلة مسيرة الإصلاح أم إعادة النظر في فلسفة الإصلاح، وخاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية؟ وهل أنت راض عما يجري في المملكة العربية السعودية والعديد من دول الخليج من حيث تجزئة أحد أهم الأسواق وهو سوق العمل من خلال المؤسسة المعروفة باسم مؤسسة الكفيل بحكم أنك ترأس مؤسسة للإنماء العربي ومواطن عربي مارس العمل التنموي على مدى أربعين أو خمسين سنة؟

المحاضر: أولا، يجب ألا نركز على الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، فمشاكلنا بدأت قبل الأزمة وسوف تستمر بعد الأزمة. كما أن الأزمة لم تؤثر على دولنا بالصورة التي أثرت بها على دول أخرى لسببين واضحين هما صغر حجم اقتصادنا بالنسبة لدول العالم، وعدم اندماجنا بشكل كامل في العالم. وبالنسبة للإصلاح في نظام السوق، ثمة دور كبير يتعين أن يضطلع به القطاع الخاص، كما أن القطاع العام عليه مسؤولية كذلك ولابد من تحقيق التكامل بينهما. والقضية ليست قضية ملكية بقدر ما هي قضية إدارة. وإذا أردنا أن نكون جزءا مؤثرا من العالم يجب أن ندخل عنصر المنافسة الشديدة ليس بين بعضنا البعض فقط ولكن مع العالم الخارجي كذلك.

وبالنسبة للإصلاح، نحن أفضل من يعرف الإصلاحات التي نحتاجها، فالإصلاح عملية تنبع من المجتمع ذاته ومن الاقتصاد والسياسات وليس من قرارات مجلس الوزراء أو رئيس أو مؤسسة إنمائية مثل الصندوق العربي. فعلينا أن نستفيد من تجارب الآخرين ونتواصل مع الآخرين لأننا جزء من عالم كبير ومتشابك. وبالنسبة لموضوع الكفيل، فالمشكلة في الأسلوب وليس النظام ذاته، ففشل الحكومات في محاربة الفساد هو الذي أدى إلى هذه النتيجة. وقد بدأت هذه الدول أن تدرك ما لهذا النظام من انتكاسات وتحاول تغييره ونتمنى أن ينتهي هذا الإجراء بشكل أكثر عقلانية وفعالية.

المشارك: ما الذي تفعله صناديق الاستثمار لتنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة الجديدة والمتجددة؟ وما الذي تفعله أو يمكن أن تفعله صناديق الاستثمار لتمويل المشروعات التي يمكن إقامتها على حوض نهر النيل والتي يمكن أن تمثل موردا كبيرا للمياه في مصر والسودان وفي بلدان عربية أخرى؟

المحاضر: الطاقة من المشكلات التي تواجه الدول العربية والعالم. لذلك يقبل الصندوق أي مشروع لتطوير مصادر طاقة بديلة. وتركز الصناديق العربية الحديثة على موضوع كفاءة استهلاك الطاقة، كما تمنح الأولوية لمشروعات تحديث وتطوير وحدات التوليد المركبة (combined cycle) لمحطات الكهرباء، مثل المشروعات التي يقوم الصندوق العربي بتمويلها في مصر أو الدول العربية. أما بالنسبة لمشروعات المياه، فيعطي الصندوق الأولوية لموضوع المياه لأنه التحدي الحقيقي لنا في المستقبل. وهناك مشروعات لتمويل السدود وشبكات المياه والصرف الصحي في المغرب منذ عام ١٩٦٤، وفي تونس منذ أوائل السبعينيات. وفي السودان تم بناء أكبر سد في إفريقيا منذ عشرين عاما وهو سد مروى والذي يولد ١٢٥٠ ميجاوات كهرباء مقابل ٤٥٠ ميجاوات قبل بناء السد. وقد تكلف إنشاء هذا السد نحو ملياري دولار من مصادر تمويل عربية وسوف يضيف نحو مليون فدان للأراضي الزراعية. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أهمية التحكم في أساليب استعمال المياه المتوفرة لدينا، وخاصة في ظل تدني توفر المياه من ناحية، وارتفاع الزيادة السكانية ومستوى المعيشة ومن ثم ارتفاع نسبة الاستهلاك من جهة أخرى.

المشارك: إحدى المشكلات التي تواجه الكثيرين هي مشكلة تفاوت الدخول نتيجة عملية التنمية السريعة، حيث نرى الأغنياء أو المؤهلين للاشتراك في هذه التنمية السريعة—لكونهم متعلمين بصورة أفضل أو لديهم خبرات معينة— يستفيدون سريعا من عملية التنمية، وبالتالي يزيد دخلهم، بينما باقي المجتمع وخاصة غير المؤهلين أو من هم في وظائف حكومية بسيطة لا يستفيدون منها. فمن تجربة سيادتكم، كيف يمكن التعامل مع هذه المشكلة؟

المحاضر: من الطبيعي أن يتميز من هو مؤهل عن من هو غير مؤهل. وعملية التنمية مثل الإنسان تمر بمراحل مختلفة، أي أنها عملية مرحلية. ولكن الأهم من ذلك هو أن نتيح للجميع فرصة الحصول على تعليم أفضل. وخاصة الفئات غير القادرة والضعيفة اجتماعيا. وهناك المنح الدراسية الجامعية التي تتيح الفرصة للمتميزين دراسيا في دخول أفضل الجامعات والتخرج منها. كما يجب أن تكون هناك آليات تسمح لمن هو أقل أن يرتفع، فالحراك الاجتماعي هو النجاح الكبير، والتقدم في المجتمع من الأدنى للأعلى للكفاءات هو أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أي أن الجميع لديه الفرصة لأن يبرز ويطلق مواهبه وإلا أصبحت التنمية مشوهة.

المشارك: أدرك تماما أهمية الإشارة إلى موضوع التعليم والبحث العلمي، لأن تطوير البحث العلمي وتقدمه هو أساس التقدم، كما أنه الفجوة الحقيقية الموجودة بين العالم العربي وبين الدولة المتقدمة. ولكن مشكلة البحث العلمي تحديدا هي أنه يأتي في مرحلة متأخرة من الأولويات عند توزيع مكونات ميزانيات الدول. لذا أرى أن صناديق التنمية والصندوق العربي والصناديق السيادية الأخرى عليها أن تلعب دورا مهما في توفير الموارد اللازمة للبحث العلمي، لأنه في العالم

العربي لدينا العقول ولدينا البشر ولكن ينقصنا الموارد المالية. وأقترح أن ينظر الصندوق في تقديم قروض بشروط ميسرة بفائدة بسيطة تختص بمشروعات البحث العلمي على سبيل الخصوص. فلو نظرنا مثلا إلى دولة مثل البرازيل، نجد أن الطفرة التي حققتها قامت على نهضة علمية وبحثية وتكنولوجية. فكل مجالات التنمية التي سبق وتحدثنا عنها في هذا المنتدى لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال البحث العلمي.

المحاضر: الصناديق على استعداد للمشاركة في تمويل البحث العلمي، ليس من خلال القروض، بل حتى من خلال تخصيص منح للبحث العلمي. وكان الصندوق العربي منذ عام ١٩٧٧ وحتى اليوم من أكبر الداعمين—وفي مصر مؤخرا—لمشروع الإيكاردا الخاص بالأمن الغذائي حيث طورت منظمة الإيكاردا البقول والحبوب وعممت التجربة في البلدان العربية، فارتفع مستوى الإنتاج الزراعي في المناطق الجافة. وكان من بين المسؤولين عن تنفيذ البحث العلمي علماء من مصر. ولكن علينا تحديد البحوث التي نريدها، وتهيئة المناخ المناسب للعلماء، كما يجب أن نرتقي بالجامعات.

المشارك: لماذا لا نوجه البحث العلمي لتحلية المياه لحل مشكلة نقص المياه، بحيث يتم استخدام الطاقة الشمسية في التحلية وفي خلق الطاقة؟ ولماذا لا تُوجه الصناديق الإنمائية استثمارات في البحث العلمي وليس كقروض لحل المشكلات الرئيسية التي يواجهها العالم العربي؟

المحاضر: تحلية المياه عملية أساسية جدا، وأفخر أن بلدي الكويت كان أول بلد اعتمد على تحلية المياه سنة ١٩٤٧ ومازالت هذه المحطة تعمل وتنتج حتى الآن. نحن لدينا التكنولوجيا ولدينا تراكم الخبرات، ولكن تنقصنا الاستفادة من هذه الخبرات بأسلوب يمكننا من بيعها مثل اليابان والصين.

المشارك: يعد القطاع الخاص عنصرا مهما من عناصر التنمية ويجب أن يشارك فيها. إلا أنه من المُلاحظ أن نسبة ضئيلة من القطاع الخاص تمثل مشروعات كبيرة تستطيع التواصل مع الحكومة والوصول لها والمشاركة حتى في وضع عناصر السياسة، بينما أكثر من ٩٨% من القطاع الخاص من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني كثيرا من سياسات الحكومة وربما من القطاع الخاص الأكبر أيضا. فما هي عناصر السياسة التي يمكن أن تحتوي هذا الجزء الكبير من القطاع الخاص الذي يمكن بالفعل أن يساند التنمية والقطاع الخاص ولكنه ليس فقط مهملا وإنما أيضا معاقا بسبب هذه السياسات؟

المحاضر: قد يكون دور القطاع الخاص محفزا في خلق الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم خدمات التعهيد لصناعات أكبر وهو ما يحدث بالفعل الآن. فعلى سبيل المثال، في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر توقفت صناعة السيارات في الولايات المتحدة بسبب غلق الحدود، وكانت خدمات التعهيد من كندا والمكسيك هامة بالنسبة لشركات السيارات مثل جنرال موتورز وفورد. إذن يستطيع القطاع الخاص أن يساعد على التعهيد لتشجيع الصناعات الصغيرة لكي تنمو وتصبح أكثر تعقيدا.